



PROVISIONAL

A/PV.2355

22 September 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثين

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والخامسة والخمسين بعد الالفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ الساعة ١٠ / ٣٠

الرئيس : السيد ثورن
 ثم : السيد آل خليفة (نائب الرئيس)
 (لسمبرغ)
 (البحرين)

— مواصلة نظر البند ٨ من جدول الأعمال " توزيع بنود جدول الأعمال : التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة (احالة البند ١٢٥ من جدول الأعمال)
 — مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال " افتتاح المناقشة العامة "

القيت الكلمات من :

السيد ازيريدو دا سيلفيرا (البرازيل)
 السيد كيسنجر (الولايات المتحدة الأمريكية)
 السيد مونتيلا رجويللو (نيكاراغوا)
 السيد ماندينجي بولا نيأتي (زائير)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
 أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
 Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ٢٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون ٢٦ أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ .
 فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

عقدت الجلسة عند الساعة ١٠/٥٥مواصلة نظر البند ٨ من جدول الأعمال

توزيع بنود جدول الأعمال : التقرير الأول لمكتب الجمعية العامة (4/10250) [إحالة البند ١٢٥ من

جدول الأعمال]

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان السادة أعضاء الجمعية العامة يتذكرون أن مكتب الجمعية العامة قد أوصي بأن يدرس البند ١٢٥ من جدول الأعمال ، بطريقة مباشرة ، في الجلسة العامة ، وأن يبدأ الرئيس في التشاور بغية التوصل الى اتفاق عام في الرأي حول هذا الموضوع ، وبعد أن أجرينا طوال عطلة نهاية الأسبوع مشاورات حول موضوع إحالة هذا البند الخاص بموضوع قبرص ، أقول أنني لم أتوصل الى اتفاق عام حول هذا الموضوع . ولكي أعاون الجمعية العامة في أعمالها ، فأود أن أتقدم باقتراح بأن نتبع في دراسة هذا الموضوع الاجراء الذي اتبعته الجمعية العامة أثناء دورتها التاسعة والعشرين . ففي ذلك الوقت اعلن الرئيس السيد بوتفليقة ، أنه تم التوصل الى اتفاق مؤداه ، انه يمكن للجمعية العامة ، أن تدعو ، أثناء دراسة هذا الموضوع ، اللجنة السياسية الخاصة للاجتماع حتي تعطي لممثلي الجاليتين القبرصيتين امكانية التحدث امام اللجنة السياسية الخاصة والتعبير عن وجهتي نظريهما . وقد فهم بأن الجمعية العامة سوف تستأنف نظر البند آخذة في اعتبارها تقرير اللجنة السياسية الخاصة .

السيد روسيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، لقد استمعت بامعان الى كلمتكم ، وأود ان أقول أننا لانعترض على الاجراء الذي سرنا عليه في العام الماضي ، ومع ذلك يجب أن نذكر ، انه منذ العام الماضي ، اتخذ العديد من الاجراءات من جانب واحد ، من جانب تركيا ، مستفيدة من موقفها القائم على الاحتلال العسكري للمناطق التي غزتها ، ومن تلك الاجراءات التي اتخذت من جانب واحد والتي تتعلق بموضوعات تمس جوهرة قضية قبرص تصريحات لقادة الجالية التركية في قبرص ، هذه التصريحات تتعلق بما يسمى بالدولة

الاتحادية التركية في قبرص ، وهذا الاجراء لم يوافق عليه مجلس الأمن في الفقرة الثانية من قراره رقم ٣٦٢ (١٩٧٥) الصادر في ١٢ آذار / مارس عام ١٩٧٥ ، كما أدین أيضا من جانب مؤتمر وزراء خارجية الدول غير المنحازة الذي عقد في ليما ، وهذه الدول تمثل أغلبية فـي الجمعية العامة .

ولهذا ، هناك موقف يجب أن نعالجه ، ولدينا خبرات في مثل هذه الموضوعات . فقد أراد ممثل القبارصة الأتراك أن يتحدث في مجلس الأمن ، واتيحت له فرصة الحديث من جانب رئيس هذا المجلس في حزيران / يونيه الماضي ، بشرط أن يتحدث بصفته الشخصية . ولكن بمجرد أن بدأ الحديث ، تجاهل قرار رئيس مجلس الأمن ، وبدأ يسترسل في الحديث عما يسمى بالدولة التركية القبرصية في قبرص مما أشاع جوا من المناقشة بعيدا عن المشكلة أمام مجلس الأمن بشأن تلك الدولة ، وما إلى ذلك .

ولهذا نود أن نتجنب حدوث مثل هذا الشيء اليوم ، إذا سرنا على اجراء العام الماضي ، دون أن نأخذ علما بحقيقة ، هي انه كان هناك اعلان تعسفي من جانب واحد غير شرعي ، وهو ما يسمى بالدولة التركية الاتحادية في قبرص ، وهذا يعد انتهاكا لدستور قبرص الصادر في ١٩٦٠ ، الذي يعتمد عليه القبارصة الأتراك في حقوقهم المبالغ فيها ، وانتهاكا للقانون الدولي ، ولكل مفاهيم الشرعية حول هذا الموضوع .

ولذلك ، فأننا نقترح الآن أن نسير وفق الاجراء الذي سرنا عليه في العام الماضي ، ولكن علينا أن نلاحظ ماجاء بالفقرة ٢٠ (ف) من قرار مجلس الأمن رقم ٣٦٧ (١٩٧٥) المؤرخ ١٢ آذار / مارس ١٩٧٥ ، والذي يهدف الى تذكرة المندوب التركي القبرصي ، بأن يعمل وفق مايطالب به ، ان أنه يطالب بأن يتحدث باسم الجالية التركية القبرصية ، لأنه اذا طلب الحديث باسم مايسمى بالدولة التركية الاتحادية في قبرص ، لما سمح له بالكلام . ولا يجب ان يبدأ الحديث ، كما لو كان ممثلا لما يسمى بالدولة التركية القبرصية في قبرص . وهذا هو الغرض من اقتراحي .

ولهذا أود أن أعرض الاقتراح التالي على الجمعية العامة :

” حتي تتاح الفرصة للجالية التركية القبرصية للاعراب عن رأيها ، فان الاجراء الذي اتبعته الجمعية العامة حول هذا الموضوع في العام الماضي سوف يتبع ، وسيتحدث ممثل الجالية التركية لهذه الصفة . ويجب أن نذكر في هذا المقام ، بأنه توجد في قبرص دولة واحدة فقط معترف بها من الأمم المتحدة ، وهي جمهورية قبرص .

" ونص الترتيبات التي أشير إليها آنفا هي كما يلي :

" ان الجمعية العامة ، عند بحث هذا الموضوع ، سوف تدعو اللجنة السياسية الخاصة الى الاجتماع ، بغية الاستماع الى آراء ووجهات نظر ممثلي الجاليات القبرصية .
وان الجمعية العامة ستستأنف بحث هذا الموضوع ، آخذة في الحسبان تقرير اللجنة السياسية الخاصة " .

هذا هو الاجراء الذي يجب - في رأبي - ان يتبع ، وأرجو السيد الرئيس ان يطرح النص الذي قرأته للتصويت عليه .

الرئيس ، (الكلمة بالفرنسية) : لقد تقدمت باقتراح ، وهو وفقا للمشاورات التي قمت بها ، كنت اعتقد انه يمكن ان يحصل على شبه اجماع من هذه الجمعية ، الا أن السيد الموقر ممثل قبرص ، قد تقدم الآن باقتراح مضاد ، يجب ان نقوم بالتصويت عليه ، ولذلك ينبغي أن يقدم هذا الاقتراح كتابة ، وان تتم ترجمته ، ويوزع على جميع المندوبين .

وانني أتوجه ، مرة اخرى ، بندا للسيد الموقر ممثل قبرص ، ونظرا لعدم وجود اتفاق بالاجماع ، فاني اطلب من الجمعية ، أن ترجي النظر في هذا الموضوع ، لأنني لا اعتقد اننا يمكن ان نؤجل الى ما لا نهاية المناقشة العامة ، التي يرى جميع الاعضاء ان نبدأ بها ، واعتقد أنه وفقا للنظام الداخلي ، لا يمكن ان نخلط هنا بين الاجراءات ، وبين جوهر المناقشة ، ولهمذا ، فاني كنت اعتقد ان النظام الذي كان ساريا في العام الماضي ، يمكن ان يتيح الفرصة لممثل الجالية القبرصية ان يسمع هنا . وكنت أشعر ان هذا كافيا ، ولذلك لم أشر الى الجالية القبرصية ، حيث ان الجمعية في العام الماضي عبرت عن رغبتها في اتاحة الفرصة امام جميع هذه الجاليات للتعبير عن نفسها ، ولا يعني هذا اتاحة الفرصة للجالية القبرصية التركية وحدها ، والا اضطررنا لأن نأتي الى الجمعية العامة مرة اخرى اذا ما أبدت الجالية الاخرى رغبتها في الكلام .

وان الجمعية العامة تعلم تماما ، ماهي الدول المعترف بها ، وانني لا اعرف ما اذا كان علينا ان ندرج هنا بعض البيانات التي قد يتم التصويت عليها ، في نهاية عطية الاجراءات المتعلقة باللجنة السياسية الخاصة .

ولهذا ، فاني أتوجه ، مرة أخرى ، للسيد الموقر ممثل قبرص ، وأسأله : هل هو متمسك
باجراء التصويت على اقتراحه ؟ وهنا سوف اطلب من الجمعية ابداء رأيها في تأجيل هذا الموضوع
الى غد ، انتظارا لاعداد الوثيقة ، حتى نبدأ الآن بالمناقشة العامة ، واني على استعداد للنظر
في أية اقتراحات اجرائية يمكن تقديمها .

السيد روسيدس ، (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : السيد الرئيس ، لم أر
اي اعتراض على النص الذي اقترحت ، واذ كان هناك اي اعتراض ، فوفقا للاجراءات ، يجب أن
نستمع الى ثلاثة من هذا الجانب وثلاثة من الجانب الآخر ، واذ لم يتحدث أحد ، فنطرح هذا
المشروع للتصويت عليه وينتهي الأمر . واعتقد ان هذا الموضوع لا يجب ان يشغل الجمعية العامة ،
ويضيع وقت الجمعية العامة الثمين ، ان انه موضوع بسيط ، ولسنا بعديدين عن الاتفاق ، فهناك
شبه اجماع ، فينبغي ان نصوت عليه ، ولا أرى سببا للخشية من التصويت ، فيجب ان ننهي منه ،
ونسبح للجمعية العامة ان تسير وفقا لاجراءاتها العادية . هذا هو هدف الجمعية العامة من
اتخاذ القرارات بالتصويت ، وليس الابقاء على هذا الوضع ، دون القدرة على اتخاذ القرار ، ما لم
يحصل على الاجماع . فأين قيل انه يجب الحصول على الاجماع لا حالة أحد البنود ؟ ان ذلك
لا يتطلب الا الأغلبية البسيطة .

ولذلك ، فاني آسف - سيد الرئيس ، ولكني أصر على طرح الموضوع للتصويت عليه .
اني لم اسمع أي اعتراض عليه ، واذ كان هناك اعتراض فليبد ، ثم نعرض الموضوع للتصويت .

السيد ريتشارد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانجليزية) : بيدولي أن الجمعية،

مع عظيم الاحترام ، ربما تقع في خطر الخلط بين قضيتين ، الموضوع المفروض أن نبهته هذا الصباح هو احوالة الموضوع ، أى ان تقرر أين يبحث . والقضية الثانية التي ثارت أثناء المناقشة ، هي كيفية تمثيل الجاليات المختلفة المعنية في المناقشات المتعلقة بهذا الموضوع وكيف واين يتحدثون وأعتقد أيضا كيف نصفهم .

لقد كنا نأمل ان تنتهي المفاوضات - التي قام بها سيادة الرئيس خلال عطلة نهاية الأسبوع بنجاح ، حتى يحال الموضوع دون جدل ، ومازلنا نعتقد أن مزيدا من الجهود من جانبكم من الآن وحتى تبدأ مناقشة قضية قبرص سوف تؤدي الى اتفاق بين الأطراف . لذلك فنحن واثقون انكم ستنجحون بشرط أن تجرى هذه المشاورات بطريقة أكثر هدوءا ، ودون الوقوع تحت ضغط تحديد ها بيومين .

لذلك اعتقد انني استطيع ان اقترح رسميا - طالما أن الموضوع مدرج في جدول أعمال الجمعية - ان نتخذ قرارا الآن باحوالة قضية قبرص الى الاجتماع العام ، على أمل ان تواصل سيادة الرئيس المشاورات بغية الوصول الى حل لكيفية اتاحة أفضل فرصة لممثلي الجاليتين التركية والقبرصية للتحدث في هذا الموضوع ، وبالنسبة لوفدي ، فاننا نعتقد ان الاجراءات التي اتفق عليها في العام الماضي - والتي بمقتضاها تحدث ممثلا الجاليتين أمام اللجنة السياسية الخاصة قبل المناقشة في الجمعية العامة ، كانت افضل ترتيب يمكن اتباعه .

ونحن نتطلع الى تقرير منكم - سيادة الرئيس - حينما تنتهي مشاوراتكم بنجاح قبل البدء في مناقشة البند المتعلق بهذه القضية . وبيدولي اننا مواجهون هنا بخطر عظيم اذا واصلنا المناقشة بالطريقة التي بدأت بها اليوم ، باثارة جدل طويل ومربح حول الكيفية التي يتحدث بها ممثلا الجاليتين ، لذلك اقترح أن تقرر الجمعية العامة احوالة الموضوع الى الاجتماع العام ولا اكثر من هذا بالنسبة لهذا الصباح ، على أن تواصلوا - سيادة الرئيس - المشاورات لنرى أفضل طريقة لتمثيل الجاليتين ، وعندما تصل المشاورات الى غايتها ، وبعد ذلك بنجاح ، حينئذ يمكن ان نقدم تقريرنا الى الجمعية العامة ، قبل بحث هذا الموضوع بحثا مستفيضا .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : انني أشعر بالا متنان لكم ، لا اقترحكم البناء

فهل يوافق من سبق لهم طلب الكلمة على هذا ؟

السيد تيركمن (تركيا) (الكلمة بالانجليزية) : كما أشرت من قبل ، لقد

صوتنا ضد ادراج قضية قبرص في جدول أعمال الجمعية العامة ، لاننا وجدنا انه من المستحيل ان نصوت لصالح الادراج ، طالما ان موضوع تمكين الجالييتين من الاعراب عن رأيهما بقي دون حل . وان موقفنا بني على ايماننا الراسخ بانه لن يمكن اجراء مناقشة سليمة حول مسألة قبرص دون اشتراك الجالييتين المعترف بهما من قبل القرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) للجمعية العامة ، المتعلق بالاطراف الرئيسية المعنية مباشرة .

انني أود أن اشكركم - سيادة الرئيس - على جميع الجهود التي بذلتوها ، من أجل الوصول الى اتفاق في الرأي حول هذا الموضوع قبل اجتماع اليوم ، ونحن على استعداد تام لتأييدكم في الاقتراح الذي قدمتموه ، وهو أن نسير على الاجراء الذي سرنا عليه في العام الماضي ، فنحن نؤيد هذا الاجراء ، ويستحيل علينا أن نقبل اي شيء آخر .

والآن فان السيد السفير ممثل الجالية اليونانية القبرصية قد تقدم باقتراح آخر لم يتوفر لدى نصه ، وتحدث عن الاجتماع حول هذا الموضوع ، وأنا آمل طالما أن تركيا عضو في الامم المتحدة ، ان يكون لها مكان في هذا الاجتماع ايضا ، وكما قلت اننا لم نر نص الاقتراح .

ونحن ايضا لا نستطيع أن نقبل الاقتراح المقدم من السيد ممثل المملكة المتحدة ، لأن موضوع احالة هذا البند وكذلك ادراجه في جدول الأعمال ، يرتبط ارتباطا وثيقا ، بالا جراء الذي سوف نسير عليه ، حتى نمكن الجالييتين من الحديث ، وكما يذكر السيد ممثل المملكة المتحدة فقد تقرر هذا الموضوع في العام الماضي أثناء النظر في احالته الى الاجتماع العام ، ولا نستطيع أن نغير هذا الاجراء الآن ، لان هذا سوف يعني أن حق الجالييتين في الحديث سوف يرجأ الى الأبد ، وقد نما الى علمنا بعض التكتيكات التي يمكن أن تستغل في هذا المجال . وقد استغل السفير روسيد س هذه الفرصة أيضا لكي يوجه بعض الهجوم الى الجالية التركية ، بشأن قراراتها من أجل انشاء دولة اتحادية ، وكرر مرة اخرى ، ان ما فعلته الجالية التركية ، ليس تكوين دولة مستقلة . ان الدولة التركية الاتحادية لا تزعم ان يكون لها سيادة

خارجية ، ولكنها تهدف الى السيادة داخل قبرص الاتحادية ، وقالت مرات عديدة انها على استعداد لتعديل دستورها في ضوء الدستور الاتحادي المستقبل .

اذن ، فان ما نبخه الآن هو ان الجالية التركية تريد أن تتحدث امام الجمعية العامة أو امام اللجنة — وفقا لما تقررر الجمعية العامة — بوصفها مثلة للجالية التركية ، ولكن علينا أن نقبل ايضا هذه الحقيقة ، وهي ان الجالية التركية لا تقبل ان تتحدث وفقا للشروط التي يطمحها السفير روسيدس .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الرئاسة مهمة بتقديم الأعمال وفقا لمصالح الجمعية ، وقبل أن اعطي الكلمة لمتحدثين آخرين ، اطلب منكم ان تتصرفوا على فكرة الاقتراح الذي تقدم به السيد مثل المملكة المتحدة ، وبالفعل فانه يجب أن أصبح هنا سوء تفاهم معين ، فلم يقل أحد أن ذلك معناه ، ان المناقشة لن تسوى أبدا ، ان الاقتراح البريطاني ، هو أن تكون المشاورات أو جس النبض يظل مستمرا ، وذلك قبل ان تبدأ المناقشة ، فيجب أن نجد امامنا اقتراحا ملموسا حول اسلوب سير العمل ، واننا لا نؤجل ذلك الى أجل غير محدد ، ولكننا نريد أن ننظم العمل ، وان نناقش الموضوع قبل بدء مناقشة موضوع قبرص . ونظرا الى اننا نشير هنا الى اجراء المشاورات ، فاني اعتبر أن احدا من الأطراف لم يعترض على الاستماع الى أقوال ورأي الجاليتين القبرصية والتركية ، ولذلك فاني اعتقد انه يجب الا نخلط بين جوهر المشكلة وبين المناقشة حول الاجراءات واسلوبها ، واني اتشاور معكم ومع جميع السادة الذين يريدون ان يتحدثوا حول اقتراح المملكة المتحدة .

والآن ادعو السيد مثل قبرص للحديث .

السيد روسيدس (قبرص) (الكلمة بالانجليزية) : انني أدرك أن اقتراحي - الا اذا رأيتم خلاف ذلك - وفقا للمادة ٢١ من اللائحة يحتاج الى ٢٤ ساعة لنشره قبل أن يطرح للتصويت ، لذلك لن أصر على طرحه للتصويت . ان اقتراح السيد ممثل المملكة المتحدة ، لا يتعلق بأية وثيقة ولكنه خاص بحالة الموضوع ، لذلك أرى اذا كان هناك اعتراض ، أن يطرح للتصويت فوراً . أما اذا لم يكن هناك اعتراض فلنستمر ، ومن ناحيتي فليس لدي اعتراض .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان الرئاسة تود أن تعود الى الاقتراح البريطاني وتساءل الجمعية قبل اجراء التصويت عليه ، ما اذا كان هناك أى اعتراض ؟ فاذا لم يكن هناك اعتراض ، فاننا بذلك نوفر قدراً كبيراً من الوقت . ان الرئاسة لا تلاحظ أى اعتراض على الاقتراح البريطاني ، ولذلك فقد ووفق عليه من الجمعية .
اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أقول زيادة في الايضاح ، ان الاقتراح البريطاني الذى أقر الآن ينطوى : أولاً ، على احالة هذا البند الى الجمعية العامة . ثانياً ، على طلب الى الرئيس بأن يستمر في مشاوراته ، وانه قبل أن يطرح هذا البند " قضية قبرص " للمناقشة ، تقدم تلك الاقتراحات اذا كان ذلك ممكناً ، على أساس من اتفاق الرأى . وعندئذ يمكن أن نقرر سواء على أساس من اتفاق الرأى ، أو في الجمعية عن طريق التصويت بالأغلبية بشأن الاجراءات والأساليب التى يمكن أن تتم بها المناقشة . هل هذا مفهوم جيداً من الجميع ؟ انني لا أسمع أى اعتراض .

البند ٩ من جدول الأعمال

افتتاح المناقشة العامة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اننا سنبدأ هذا الصباح المناقشة العامة . وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث الأول ، أود أن أذكر الأعضاء بالقرارات التى اتخذتها الجمعية العامة أثناء الجلسة رقم ٢٣٥٣ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ حول الاجراءات المتعلقة بالمناقشة العامة ، خاصة فيما يتعلق بقائمة المتحدثين وممارسة حق الرد . وحتى نسهل

تنظيم عملنا ، فان الجمعية العامة قد قررت أيضا اغلاق قائمة المتحدثين في المناقشة العامة يوم الأربعاء ٢٤ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ ، أى بعد غد ، الساعة السادسة مساء . لذلك أرجو من الممثلين الذين يودون الاشتراك في المناقشة العامة ، ادراج أسمائهم لدى السكرتارية قبل الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء ٢٤ أيلول /سبتمبر .

السيد ازيرو دا سيلفيرا (البرازيل) (الكلمة بالبرتغالية): قدم الوفد النى باللغة الانجليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن تكون أولى كلماتي للتعبير عن مدى سعادة الوفد البرازيلي لاختياركم لرئاسة الدورة الثلاثين العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وان للكسمبرغ تاريخا طويلا في التعايش السلي ، والتعاون الدولي ، وهوان اقترن بصفاتكم الشخصية انما يبشر بدورة مثمرة الى حد كبير .

كما يسعدني أيضا أن أعبر عن امتنان الوفد البرازيلي على التفاني والفعالية التي تولي بها وزير خارجية الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة ، رئاسة أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، والدورة السابعة الخاصة التي انتهت مؤخرا .

ان التقليد بأن تبدأ البرازيل الحديث في المناقشة العامة ، انما يعطينا الفرصة لكي نكون أول من نصبر عن الترحيب بوفود الدول الأعضاء الثلاث الجدد في الجمعية العامة : الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، وموزامبيق . ان هذه البلاد لها روابط خاصة تربطها مع البرازيل منذ زمن طويل ، وهي روابط تشمل مجالات عديدة ، واننا نود أن يستمر التعاون بيننا في المستقبل على أساس من التفاهم والوفاق ، وانني لعلى ثقة من أن وجود هؤلاء الاعضاء الجدد داخل منظمنا سوف يكون مثمرا ومفيدا بالنسبة للمجتمع الدولي كله .

وانني ان أحيي الدول الاعضاء الجديدة المتحدثة باللغة البرتغالية ، والتي أصبحت عضوا في المنظمة ، أود أيضا أن أعرب عن التفاهم الاخوى الذى يتابع به البرازيل تطور عملية تصفية الاستعمار في أنغولا ، وان البرازيل يشعر بأنه مرتبط بالدولة الافريقية الجديدة بروابط تنتمي للتاريخ والدم ، وهي روابط تدعم المصالح المشتركة حيث اننا جيران على طرفي المحيط الاطلنطي . اننا نصبر أيضا عن امنياتنا لأولئك الذين عرفوا كيف يحررون انغولا بأن يعرفوا كيف يتغلبون على الصعاب التي يتعرضون لها ، حتى يوفروا لهذه الامة الجديدة الاستقرار السياسي ، الذى يكفل لها في النهاية السلامة الاقليمية والاستقلال والحرية وهي خالية من أى تدخل أجنبي .

ان منظمتنا قد وصلت الى نهاية عقدها الثالث من حياتها . وبالنسبة للأفراد ، كما هو بالنسبة للمؤسسات أو المنظمات ، فان ثلاثين عاما من الحياة أمر له أهمية أبعد من أن تكون زمنية فحسب ، لان هذا الزمن ينطوي بصفة عامة على تطورات أساسية في الحياة الاجتماعية بما يتمشى مع معدل تطور وتوالي الاجيال وتجدد التاريخ .

ان منظمة الامم المتحدة ، لم يكن في امكانها الا ان تسير وفق هذه القاعدة أيضا ، وهكذا فاننا نرى منظمتنا تعيش الان حالة مراجعة ديناميكية دقيقة يمكن ، كما نأمل جميعا ، أن تجدد لها وأن تعدها للمهام الصعبة في الاعوام المقبلة . ان هذه الدفعة للتجديد لم تتولد تلقائيا ، بل انها تنبعث عنا جميعا ، نحن الذين نشكل هذه المنظمة ونشكل جوهرها في الواقع .

هناك حقيقة كثيرا ما تتكرر امامنا عند تقييم اداء المنظمة خلال الثلاثين عاما الماضية، وهي اننا نجد ان الشعور بالاحباط في المجتمع الدولي ، كثيرا ما يعزى للامم المتحدة كمنظمة ، في حين انه ينبثق في غالبية الاحوال عن أمور تتعلق بالنظام الدولي . ان منظمتنا مهما كانت مرونة بنائها التنظيمي فانها لا تتحرك في اطار مغلوق ، بل في اطار من التفاعل المستمر داخل الهياكل الدولية العامة .

لذلك فان التشكك الذي يحيط منذ بعض الوقت نشاط منظمة الامم المتحدة ، انما يشكل في كثير من الاحوال نوعا من نقل اللوم من قبل الدول التي تود ان تعفي نفسها من المسؤولية للتخلص من الفشل الذي يرجع اليها بداية . ان البرازيل تفضل أن تحدد أبعاد التشاؤم وبنفس الطريقة أن تتفادى الخيال الدولي المبالغ فيه ، وتسير في خط واقعي بقدر الامكان . واننا نفضل أن نعترف بالحدود التي تفرض على الامم المتحدة حتى نضمن لها الفاعلية القصوى في متابعة أهدافها الواردة في الميثاق .

اننا لا ننكر الواقع ، ونعترف بأن الأمم المتحدة لم تكن قادرة على تحقيق الأهداف النبيلة التي كلفت بها ، في المجالات الأساسية ، مثل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، وإيجاد نظام اقتصادي دولي أكثر عدالة .

وفيما يتعلق بأوجه القصور التي تعاني منها الأمم المتحدة ، في مجال الحفاظ على السلام والأمن ، فقد اعتدنا أن نعزو هذا القصور إلى آثار الحرب الباردة التي كانت تشل ارادة الأمم المتحدة ؛ وذلك في حالات عديدة حيث كان هناك صراع في المصالح بين الدول العظمى . أما اليوم فهناك اتجاه للتوجه باللوم إلى سياسة " الانفراج " التي تغني الأمم المتحدة عن التدخل ، ذلك لأنها تسمح بالتفاهم والوفاق المباشر والثنائي بين مركزى القوة الرئيسية في العالم . وعلى أى حال هناك نفس الموقف من عدم الاكتراث ، وهو موقف له جذور عميقة عبر قرون من السياسة القائمة على السلطة ، بقبول نظام كنظام الأمم المتحدة ، الذي يهدف إلى اتخاذ المعايير الأفقية القائمة على مبدأ المساواة ذات السيادة بين الدول ؛ أفضل من نظام قائم على أسس رأسية ومنظم على هامش الميثاق ، ويقوم على أسلوب التبعية . ويتضح من ذلك أن الأزمة المزعومة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتحقيق أهدافها السامية ، وهي لا ترجع جزئياً أو بصفة أساسية إلى الثغرات القائمة في كيانها ، بل إنها ترجع إلى قرار أطلته بعض الاعتبارات المنبثقة عن رغبة السلطة بعدم اللجوء إلى الأساليب التي تضعها المنظمة تحت تصرف الدول .

ان التاريخ الطويل لمفاوضات نزع السلاح ؛ انما هو مثل واضح لما سبق أن قلته . فالفقرة الأولى من المادة ١١ ، والمادة ٢٦ من الميثاق تعبران عن أن " . . . المبادئ الخاصة بنزع السلاح ، وتنظيم التسليح . . . " من بين المسؤوليات الخاصة للجمعية العامة ، ومجلس الأمن . ومع ذلك ، فمن سنوات عديدة ، نجد أن المفاوضات حول نزع السلاح تعاني من الطابع الثنائي ، وهو يحدد كل المبادرات في هذا الموضوع في القوتين الأعظم ، كما لو كان أمن هاتين الدولتين في مستوى أعلى ، أو على هامش أمن المجتمع الدولي ، أو كما لو لم يكن للدول النامية مصالح في مجال الأمن ، وهي مصالح تختلف نوعياً عن مصالح الدول العظمى ، أو حتى عن مصالح الدول المتقدمة .

ان الأمثلة التي يمكن أن نستقيها من أى تحليل لمنجزات الامم المتحدة في المجال الاقتصادي لا تقل تعبيراً عن هذه الأمثلة السابقة . وهنا يجب علينا أن نعترف أن ميثاق الأمم المتحدة أقل وضوحاً في تحديد أهداف ومبادئ التعاون الدولي . ولكن تلك أزمّة مختلفة . لقد تم احراز تقدم كبير بالنسبة للوعي العالمي - في الثلاثين عاماً الماضية - فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي الحقيقي . ان الامم المتحدة قدمت مساهمة مفيدة في هذا المجال ، حيث انها كانت محفلاً رئيسياً للحوار بين المجموعتين الكبيرتين للدول المتقدمة والنامية . وحتى بهذه الطريقة فان التقدم الذي تم احرازه كان قليلاً ، وعلى الرغم من تنوع الاجهزة المكلفة بالمسائل الاقتصادية داخل المنظمة ، فان أكثر البلاد تقدماً قد اعترضت بطريقة قاطعة على اعطاء طابع منظم للتوصيات التي تهدف الى توجيه التعاون الدولي ، بحيث يمكن أن يشجع التنمية المتوازنة للمجتمع الدولي . ان هذه الافكار لا تمنعنا من إعادة التفكير في النظام القائم ، وإعادة تنظيم أنشطة الأمم المتحدة ، بل انها ، على العكس من ذلك ، يجب أن تحفز جهودنا في هذا الاتجاه . ان البرازيل قدمت كل تأييدها لعمل اللجنة الخاصة حول الميثاق . لكننا نعتبر أن تجديد منظمة الامم المتحدة ينبغي أن يهدف - بالإضافة الى مراجعة الميثاق - الى اتخاذ التدابير الكفيلة بأن تطبق الآن ، وبطريقة مستقلة عن التعديلات التي يمكن أن تدخل على الوثيقة الأساسية للمنظمة . في الواقع ، انهما طريقان يوصلان الى نفس الهدف ، ويجب أن نسلکهما في نفس الوقت .

ان مراجعة الميثاق تشير بالنسبة لأي اصلاح دستوري الحماس الذي ليس له أساس ، والمخاوف التي ليس لها ما يبررها ، ويجدر بنا أن نضفي الاعتدال على الحماس ، وأن نستبعد المخاوف ، بالتغرف الموضوعي الذي يتجه الى تعديل المواد بطريقة سليمة . ويجب ، قبل كل شيء ، أن نتفادى الخطوط ذات الطموح المبالغ فيه بغية مراجعة مثالية للميثاق لا تنقصه ، حتى يمكن أن نختار أسلوب الاصلاح العملي الذي يحمي صياغة الميثاق في ضوء ما علمتنا اياه خبرة الثلاثين عاماً الماضية . اننا يجب أن نستعيد نتائج مختلف الأنشطة التي قامت بها الاجهزة المختلفة ، مثل اللجنة الخاصة بالميثاق ، واللجنة الخاصة لمعطيات السلام ، ومجموعة الخبراء لدراسة هيكل نظام الامم المتحدة . أخيراً ، فانه يجدر بنا الا نقلل من شأن امكانيات التفسير التي لا تتطلب مراجعة الميثاق . اننا اذا راعينا هذه المقدمات ، فاني أعتقد أن المراجعة

ستكون ممكنة من الناحية السياسية ، كما وضح من التقدم الذى احرزناه بالموافقة على تعديل المصادق ٢٣ ، ٢٧ و ٦١ من الميثاق التي طبقت منذ عام ١٩٦٥ .

خلال الدورة الخاصة السابعة ، فقد اتاحت لي الفرصة لعرض موقف البرازيل حول الحالة الراهنة ، والاحتمالات المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الدولية . في حين يوجد نظام يقوم على المعايير المعقولة في العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية ، فمازلت سياسة عدم التدخل قائمة في العلاقات بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية . هناك سبب رئيسي لهذا الاختلال هو انه حتى وقت قريب كان الانكماش قد بدأ في داخل النظام الاقتصادي العالمي ، أى في البلاد الصناعية ، وقد بدأ في الانتشار بعد ذلك في البلاد المحيطة ، أى انه اتجه نحو البلاد النامية . من هذه الزاوية ، ساد الاعتقاد أنه في الامكان التغلب على الازمات ، بفضل اجراءات مقاومة الدورات الاقتصادية على المستوى القومي ، في البلاد الأكثر تقدما ، مدعمة بالاتفاقيات التجارية والنقدية بين هذه البلاد . وبالمثل ، فانه وفقا لهذا التعديل ، فانه من الضروري أن يوجد التضامن الموضوعي في المصالح بين المركز وبين البلاد المحيطة . وهكذا ، فان هذه البلاد سوف تستفيد من الانطلاق الجديد القائم على ازدهار التبادل بين البلاد الصناعية .

ان الأزمة الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي تبتعد كثيرا عن هذا الاسلوب . ففي هذه المرة نجد أن البلاد المحيطة بالمركز ، بدلا من أن تعاني بطريقة سلبية من آثار الأزمة قد بدأت أيضا تمارس ضغوط الانكماش . وهناك شعور قاسم من عدم الاستقرار المرتبط بتقسيم العمل على المستوى الدولي بما ينطوى على مخاطر مقترنة للنظام الحالي الذى تقوم عليه العلاقات الاقتصادية بين الشمال والجنوب . واليوم فانه لم يعد ممكنا ألا نعترف بضرورة التوسع في العلاقات بين الدول الصناعية وبين الدول النامية بحيث يمكن تطبيق النظام الذى لا يزال مقصورا حاليا على القطاع الصناعي من العالم .

وفي ضوء هذه الملاحظات ، فان الوفد البرازيلي قد اقترح على الدورة الخاصة السابعة أن تبدأ المفاوضات حول اتفاق عام في مجال التجارة بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية ، من أجل وضع اطار سياسي قانوني لمفاوضات أكثر تحديدا .

ان مثل هذا الاتفاق لا يمكن أن يحل محل الاتفاقات العامة المطبقة فعلا ، ولا يمكن أن يعمل على تباعد المحافل والجهزة القائمة حاليا ، بل ان هذا الاتفاق يهدف الى ملء الثغرات التي ظهرت خلال الاعوام الماضية ، واصلاح الاخطاء الناجمة عن الزاوية المحددة والمركزة حول البلاد المتقدمة .

ولقد قلنا بهذه المناسبة ان الوقت قد حان كي تنتقل الى ما بعد الاعلان عن المبادئ والمطالبات بالحد الأقصى ، الى التفاوض حول المعايير الملموسة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين البلاد المتقدمة وبين البلاد النامية .

واننا لا نقفل من شأن الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه القرارات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة ، والمحافل التابعة لها ، هذا الدور الذي لعبته - والذي يمكنها أن تلعبه - يمكن أن يساعد في سبيل توجيه الضمير العالمي الى مشكلة التنمية بصفة عامة . وفي هذا الاتجاه فان الاعلانات والمطالبات ليست أمرا غير مجدى ، واننا نعتقد ، مع ذلك ، ان هناك عددا من الأفكار قد قدّمت حتى الآن ، بصفة رئيسية ، في دور المناقشات المملوءة بالعداء ، وهذه قد أصبحت في درجة كافية من النضج الآن ، واننا نعتقد أن الوقت قد حان كي نبذل الجهد في المفاوضات التي قد تصل بنا الى نتائج ملموسة وكاملة . اننا نريد أن نضيف الى كل ما حصلنا عليه ، وذلك بفضل تحذيرات الماضي ، واننا نعتقد أن الوقت لم يكن كافيا ، أو مناسباً للتحذيرات والنداءات ، وكذلك فاننا نعتقد أن الوقت قد حان للتخلي عن الحلول التي تصلح بعض الشيء ، وهي الحلول الصغيرة .

ان أى اتفاق عام من نوع الاتفاق الذي نقترحه سيكون منظما ، ويهدف الى تحقيق الفاعلية العملية التي تتعرض للمشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية بطريقة مباشرة . وضمن جوهر هذه المشاكل ، يجب أن نعترف للبلاد النامية ، بحقها في وصول صادراتها الى أسواق البلاد المتقدمة ، ليس فقط من المواد الأولية بل أيضا ، وبطريقة متزايدة ، من المواد المصنعة ، ويجب أن نعترف أيضا للبلاد النامية بحقها في الوصول الى أسواق السلع التي أصبحت أمرا ضروريا بالنسبة لعملية تنميتها ، وبحيث تحصل على ما تحتاجه من المواد سواء كانت هذه المواد من المواد المادية أو الثقافية ، ويجب أن نعترف للبلاد المتقدمة بطريقة تبادلية من شأنها أن يكون من حق هذه البلاد الحصول على المواد الأولية بأسعار عادلة ومقابل التنازلات التي تقدمها للبلاد النامية .

ان المفاوضات حول هذا الاتفاق ، يجب أن لا تعرقل المفاهيم التي تمّ التوصل اليها في اطار منظمة التعريف والتجارة " الجات " والتي تهدف بصفة خاصة الى تلبية خدمات البلاد الصناعية. فضلا عن ذلك فانه يجب ألاّ نحكم مسبقا على المفاوضات النوعية التي تهدف الى حماية القدرة الشرائية وما تحقّقه من أرباح نتيجة صادرات البلاد المنتجة للمواد الاولية ، وهذه الجهود يمكن أن تكون متكاملة اذا ما نجحت الأطراف المعنية في اتخاذ بعض المقاييس العامة التي تخدم النظام الدولي للتجارة .

ان المهلة القصيرة التي أتيحت للدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة كي تنتهي من المهمة التي أوكلت اليها لم تسمح باجراء دراسات معمقة للاقتراح الذي تقدمت به البرازيل ، في ذلك الوقت ، ومع ذلك فانني على ثقة من أنه خلال هذه الدورة العادية للجمعية العامة التي بدأت اليوم ، سوف تكون هناك امكانية لاعادة التفكير في هذا الاقتراح . ولقد أتيحت لنا ، لأول مرة ، في تاريخ المفاوضات الاقتصادية الدولية ، الفرصة الحقيقية كي نبدأ في مهمة ايجاد أو اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، ولأول مرة ، فان البلاد المتقدمة والبلاد النامية أصبحت لديها الامكانية للتوصل الى نتائج ملموسة ، وذلك نظرا لامكانية قيام المفاوضات في ظروف أكثر عدالة .

ان علينا أن نجرى مناقشة عامة طويلة ، وجدول أعمال معقد مما سوف يحتاج لأفضل ما لدينا من جهود خلال الأشهر الثلاثة القادمة ، وفي نهاية هذه الفترة سنكون قد قمنا بدراسة عدد من المسائل ، وسوف نحقق تقدما في بعض هذه المسائل ، وقد لا نحرز أي تقدم بشأن مسائل أخرى . ان عملية الديبلوماسية متعددة الاطراف انما هي عملية بطيئة بطبيعتها ، بل انها تتحدى بصفة دائمة صبر الذين يشتركون فيها ، وفي الواقع ، فانه لا توجد طريقة أكثر فاعلية لمناقشة المشاكل المتزايدة التي نتعرض لها في أيامنا هذه ، والتي تهتم عددا متزايدا من الدول .

ويجب أن لا نخضع لافراء الكم وأن نقدّر منجزات الأمم المتحدة بالحسابات ووفقا للقرارات والمشاكل التي تمّ حلّها . ان نفوذ الأمم المتحدة أكثر دقة وأكثر خطورة ، ومن هنا يتعين علينا أن نقدّر منجزات الأمم المتحدة في ضوء الاتجاهات التي تضيفها الى المجتمع الدولي ، وأيضا الاتجاهات التي تضيفها الى هذا المجتمع . ان تحرك الأمم المتحدة يبدو واضحا من خلال الأفكار التي طالما أضفتها ، ومن واقع التاريخ فانها تعتبر عنصرا فعّالا في التغييرات السياسية ، بل انها أكثر فاعلية من العناصر الاخرى ، وهذا التأثير سوف نشيد به بصورة متزايدة مع الزمن .

السيد كيسينجر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانجليزية) : اسمحوا

لي ، في البداية ، أن أعبر عن سرورنا لان مداولاتنا هذا العام سوف تجرى تحت رئاسة سعادة رئيس وزراء لوكسمبرغ المحترم ، ان اسهامه في التعاون الأوروبي ومهارته السياسية ، واخلاصه للديمقراطية تجعلنا نشق بأن هذه الدورة الثلاثين سوف تسودها الروح البناءة الخلاقة .

وأود أيضا أن أحيي السكرتير العام الممتاز الذي كرّس نزاهته وقيادته وجهوده التي لا تكلل للتقدم بهذه المنظمة الى حقبة جديدة تتسم بالتعاون من أجل السلام العالمي .

لقد شهد هذا القرن الحرب ، والثورات العنيفة ، بدرجة لم يسبق لها مثيل ، وشهد تحطم الأنماط القديمة ، وأساليب السلوك الدولي ، وقد عانى من فساد اقتصادي عالمي ، ودورات من المجاعات ، وشهد أيضا ميلاد الأسلحة النووية الحرارية ، وانتشار الأسلحة حول كوكبنا .

ولكن هذا القرن شهد أيضا انتصار مبدأ تقرير المصير ، والاستقلال القومي ، وقد بدأ التطور الى مجتمع عالمي حقيقي ، ينعكس في العديد من المؤسسات القائمة على التعاون الدولي ، ولقد وضعنا أشكالاً جديدة للتسوية السلمية ، والحد من الأسلحة ، ومؤسسات جديدة لتشجيع التنمية الاقتصادية والقضاء على الجوع والمرض في جميع أنحاء العالم .

وبينما نحن نتطلع الى المستقبل ، وقع حدث قد تكون له آثار واسعة النطاق في منظمتنا، هو الاتفاق الاجماعي في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة حول الاجراءات لتحسين الأحوال الاقتصادية للبشر .

وبالرغم من الخلافات الايديولوجية ، ومناهج التنمية الاقتصادية فان الأمم التي اجتمعت هنا بدأت تتحرك نحو الاعتراف بأن تكافلنا يعني اما التقدم المشترك ، أو الكوارث المشتركة . وانه في عصرنا لا تستطيع أمة أو مجموعة من الأمم أن تحقق اهدافها عن طريق ممارسة الضغط ، أو عن طريق المواجهة ، وانها اذا حاولت ذلك فانها ستدمر الجميع . وقد وافقت على تجاوز انمـاط الماضي سعيا الى مستقبل يقوم على التعاون . وقد صاغت الدورة الاستثنائية شعورا بوحدة الهدف المبني على المساواة والتعاون بين الدول . والآن يجب أن نكرس جهودنا نحو تنفيذ اتفاق الرأي هذا .

لندفع الى الأمام روح المصالحة الى مداولاتنا في هذه الدورة العادية ، ونهتم بقضايا السلام العالمي ، وهذا هو أساس كل مانفعله في هذا الكوكب بنفس وعينا بمصيرنا المشترك . ان واجبنا المشترك ، هو أن نتجنب الشعارات الفارغة ، وتبادل الاتهامات التي لا تنتهي . وفي هيكل من التعاون فقط ، يمكن تسوية المنازعات ، واحتواء المصادمات ، وفي جميعها يقوم على المصالحة يمكن الاقلال من عدم الأمن بين الأمم ، وان ننمي عادات المصالحة والتسامح بينها . ان التقدم الاجتماعي ، والعدالة ، وحقوق الانسان ، يمكن أن تعيش ، فقط ، في مناخ يتسم بالاقلال من التوترات الدولية .

ان الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد لكي تكرس جهودها لاقامة التعاون ، ولتنسيق الأبعاد الموضوعية المختلفة للمجتمع الدولي لخلق ادراك جديد بالأمن والرخاء ، واننا لانفعل ذلك لأننا خائفون - فنحن أقدر من غيرنا من الدول على الدفاع عن أنفسنا في موقف المواجهة - ونحن لانفعل ذلك شعورا منا بعقدة الذنب ، لأننا نعتقد أننا استخدمنا قوتنا لأهداف بناءة .

نحن نؤكد مصيرنا المشترك لان اعترافنا بالتكافل العالمي ، ولأن السلام العالمي يحتاج ذلك . ففي الواقع لا يوجد بديل عملي للاشتراك في المسؤولية عند معالجة جدول الأعمال العالمي للسلام والأمن والرفاهية الاقتصادية والعدالة .

واسمحوا لي أن أشرح ، منذ البداية ، آراء الولايات المتحدة الأمريكية فيما نواجهه فسي كل هذه المجالات .

ان اهتمامنا الأول هو من أجل السلام في العالم . ان السلام لم يكن اطلاقا تلقائيا . انه اكثر من عدم حدوث الحرب . ولا ينفصل عن الأمن . وفي عالم نجد فيه ان استمرار بقضاء الأمم تحت رحمة القلة لا بد أن يشيع فيه القمع والمظالم والخوف . ولا يمكن أن يكون هناك أمن دون توازن ولا يمكن أن يوجد سلامة دون ضبط النفس .

وحيثما تحترم حقوق الأمم ، وحيثما يحل التسامح محل القوة في هذه الحالة يمكن أن تتركس طاقات الانسان نحو تحقيق أعمق أمانيه .

ان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تواصل قضية الدفاع عن السلام بصبر ، وبروح مصالحة ، في مجالات عديدة . وسوف نقوى ونعمق روابط التعاون مع أصدقائنا وحلفائنا ، وسوف نجاهد من أجل تحسين العلاقات مع البلاد التي لها ايدولوجيات ، ومعتقدات سياسية مختلفة . وسوف نكون على استعداد دوما للمساعدة في تسوية المنازعات الاقليمية ، وسوف نكثف جهودنا من أجل وقف سباق التسلح النووي ، وسوف نجاهد من أجل تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للبشر ، وان ندعم التعاون بين الأمم المتقدمة ، وبين الأمم النامية ، وسوف نناضل من أجل تحقيق حقوق الانسان الأساسية .

ان الروابط الوثيقة للولايات المتحدة مع الديمقراطيات الصناعية في أمريكا الشمالية ، وأوروبا الغربية ، واليابان ، كانت حجر الزاوية في الاستقرار والأمن العالميين لثلاثة عقود . واليوم ونحن ننظر متجاوزين حدود الأمن والدفاع ، فاننا نعمل معا حول العديد من القضايا الجديدة ، وعن طريق المشاورات ، بدأنا جهودنا المشتركة للتخفيف من التوترات الدولية ، وتنسيق سياساتنا القومية من أجل استعادة السلامة الاقتصادية ، ولكي نعمل معا في مواجهة التحديات المشتركة مثل الطاقة ، والبيئة ، ولكي نهتم بالقضايا العظيمة التي تهتم البلاد النامية .

ونفس الروح فان الولايات المتحدة قد بدأت حوارا جديدا مع جاراتها في أمريكا الوسطى ، وأمريكا اللاتينية ، وقد اتخذنا خطوات هامة نحو حل المشكلات السياسية الرئيسية ، وبدأنا مشاورات وثيقة من أجل التعاون ، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان علاقات التحالف

في نصف الكرة الغربي لها تاريخ طويل وتبشر بخير كبير في المستقبل . ومع الاخلاص ، والروح الخلاقة يمكن أن نجعل من التعاون الأمريكي في مهمات التنمية ، مثلاً يحتذى ، ودعامة للمجتمع الدولي .

ولتحقيق الأمن والسلام ، يجب أن نرسي العلاقات بين الأمم التي تملك وسائل تدبير كوكبنا على أساس يعتمد عليه .

وفي السنوات الأخيرة فإن المواجهة بين القطبين التي اتسم بها الجيل الماضي ، أفسحت الطريق لبداية الحوار ، والاقبال من المنازعات المباشرة . وفي هذه الهيئة التي تنتظم فيها جميع المنظمات هناك تقدير للأهمية العالمية لاقبال التوتر بين القوى العظمى التي تملك الأسلحة النووية ، ولكل الدول مصلحة في نجاح ذلك ، فحينما تنتشر أسلحة الدمار الشامل في القارات في دقائق ، فإن المواجهات النووية تهدد بقاء البشرية جمعاء .

ونحن ندرك أن الشك والخصومة التي سادت في جيل لن يمكن القضاء عليها بموجب وثيقة ، او في مؤتمر ، فالخلافات الايديولوجية الحقيقية ، والسياسية مازالت قائمة ، وسوف ندافع باصرار عن مصالحنا الحيوية ، ومصالح أصدقائنا ، ولكن أيضا لن يغيب عن نظرنا حقيقة انه في عصرنا فإن السلام ضرورة عظيمة وأخلاقية ، وسوف نواصل الاقبال من التوترات على أساس متبادل . اننا نعرف الفرق بين السياسة وبين اتخاذ مواقف ، ولن نشجع الرأي القائل بأن أي انسان يستطيع ان يفيد من التوترات المصطنعة . ونحن نؤمن ايمانا عميقا بأننا مدينون للأجيال المستقبلية ألا تجرفنا المشاعر الوقتية .

ان العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاتحاد السوفياتي اليوم ، ومنذ عقود مضي تشكل صورة مغايرة تماما ، فان العالم الآن لا يهتز للمواجهات المزمنة المريعة . هناك الآن مشاركات دولية مستمرة حتي أعلى المستويات تشجع ضبط النفس وتوضح مجالات المصلحة المتبادلة ، والاجتماع المقبل بين الرئيس فورد والسكرتير العام بريجنيف يجب أن يدعم هذه العملية .

ان مبادئ ضبط النفس المتبادلة بدأت في اجتماعات قمة عديدة . وقد تأكدت بمؤتمرات الأمن والتعاون الاوروبي منذ شهرين مضيا . وهذه المبادئ تشكل معايير للسلوك سوف تختبر بها اعمالنا . وانا احترمت - كما نصر على ذلك - وانا لم يسع أي من الجانبين الى تحقيق مزية من جانب واحد فان شبح الحرب الشامل لن يبتعد فقط عن شعوبنا ولكن عن جميع الأمم . ولا توجد مهمة أصعب من ذلك تنتظرنا .

ولقد واصلنا بالمثل علاقات بناءة أكثر ومفيدة مع بلدان أوروبا الشرقية . وللولايات المتحدة الأمريكية روابط تقليدية عديدة عميقة الجذور من الصداقة مع الشعوب الفخورة في هذا القلـيم ، ونحن نرى امكانيات واسعة للتعاون العملي ، وذلك بزوال الحواجز بين الشرق والغرب في أوروبا . ولا توجد علاقة تعطيها الولايات المتحدة الأمريكية أهمية أكبر من روابطها الجديدة مع جمهورية الصين الشعبية ، ونحن نؤمن بأن الرخاء والتقدم لربع البشرية هو عنصر هام في استقرار العالم . ان العداء الذي استمر بين أمتينا قد حل محله احترام متبادل بيننا ، وله سمة مستمرة على المسرح الدولي ، وان هذا لا يخدم فقط مصالح بلدنا ، ولكنه يخدم أيضا المصالح العريضة للسلام والاستقرار في آسيا وفي كل أنحاء العالم . ان الرئيس فورد يعتزم زيارة جمهورية الصين الشعبية في وقت لاحق من هذا العام ، وذلك لتأكيد حيوية العلاقات وتقوية الروابط بيننا على أساس التنفيذ الصارم لبيان (شنغهاي) . ونحن ننظر بجدية الى عملية اعادة العلاقات بيننا الى حالتها الطبيعية . ونحن مصرون باخلاص على مواصلة ذلك .

ان المجتمع الدولي يجب أن يجد طريقا لا حتواء المنازعات الاقليمية أو حلها قبل أن تتحول الى مواجهة عالمية . ولا يوجد مكان غير الشرق الأوسط وضحت فيه الحاجة الى اجراء مفاوضات خلاقة بمباشرة ، ولا يوجد مكان مثل الشرق الأوسط ادعى الى التحرك من الأزمة الدائمة نحو السلام ، ولا يوجد مثل هذا المكان مكان وضع فيه مجلس الأمن اطارا واضحا في قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) .

ان الطريق نحو سلام دائم يمتد أمامنا طويلا وهو طريق صعب . لقد أخذ الشرق الأوسط أكثر من حصته من الآمال المحطمة وخيبة الأمل ، ولكن عقد اتفاقية سيناء الأخيرة يشكل خطوة رئيسية الى الأمام ، فهي أول اتفاقية في التاريخ الطويل المأسوى للنزاع العربي الاسرائيلي ، وهي لم تتحقق كنتيجة فورية للحرب ، ويمكن أن تكون نقطة تحول .

ان هذه الاتفاقية تستحق تأييد جميع البلاد المجتمعة هنا . لأن كل أمة هنا لها مصلحة في التقدم نحو السلام في الشرق الأوسط ، فهي خطوة أخرى في العملية التي بدأها مجلس الأمن بقراره رقم ٣٣٨ (١٩٧٣) وكان البديل لذلك استمرار حالة الركود التي كان يمكن أن تؤدي الى حرب جديدة تشكل تهديدا خطيرا للسلام العالمي ، ويمكن أيضا أن تسبب تفسخا اقتصاديا عالميا .

ولا يجب أن يحجب الخوف من المستقبل أو الفخر ، حقيقة أنه قد أتاحت فرصة غير عادية للتقدم حول جميع القضايا الآن ، ولكن يجب علينا انتهاز الفرص والا فانها سوف تفلت منا وتختفي . وأود أن أؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تساعد في المفاوضات من أجل الوصول الى اتفاقية ، بغية وضع حد للحرب وتحقيق السلام ، ولكن من أجل اعطاء دفعة جديدة نحو السلام .

وقد قال الرئيس فورد اننا لا نقبل الجمود أو التوقف في الشرق الأوسط ، وكان هذا صحيحا قبل التوقيع على اتفاقية سيناء ، وما زال هذا الأمر صحيحا اليوم . ان هدف سياستنا ليس مجرد الوصول الى اتفاقية مؤقتة أخرى ، ولكن ان نحافظ على القوة الدافعة للمفاوضات . وان الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على اتخاذ كل خطوة ممكنة للمساعدة على تشجيع التقدم الحقيقي نحو السلام النهائي .

وكخطوة أولى من اللازم أن تنفذ اتفاقية سيناء بطريقة سليمة خالية من الخطأ وفقا للشروط والجدول الزمني المنصوص عليها .

وفي هذا المناخ المحسن ، والذي أمكن خلقه ، فان الولايات المتحدة الأمريكية على استعداد للمشاركة في أية مبادرة هادفة نحو السلام بناء على طلب الأطراف المعنية .

وقد أوضحنا أننا على استعداد لبذل جهد جاد لتشجيع المفاوضات بين سوريا واسرائيل . ونحن نعتزم أيضا أن نتشاور في الأسابيع القادمة مع جميع المعنيين فيما يتعلق باعادة افتتاح مؤتمر جنيف الذي اجتمع في مرحلة مبكرة شائكة . وكرئيس مشارك لمؤتمر جنيف مع الاتحاد السوفياتي سوف تقع على بلدنا مسؤولية خاصة في هذا المجال .

ونحن على استعداد أيضا لكي نقدم كافة الامكانيات للاجتماعات المتعددة الأطراف غير الرسمية لتقييم الظروف ، ولبحث المستقبل .

وان الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى الى مزايا خاصة ، ونحن لا نحاول استبعاد أى بلد في هذا المجال ، وسنتعاون مع أية أمة راغبة في الاسهام بأى جهد ، وليس لدينا تفضيل لأى اجراء بعينه . سوف نؤيد أية عملية يبدوا أنها تبشر بالنجاح ، وسوف تتسم سياستنا بالمرونة والاصرار .

ان السعي من أجل سلام دائم ، يجب أن يتم على أساس عريض ، ونحن نتشاور باستمرار

مع حكومات الشرق الأوسط . وقد بدأنا مشاورات ومحادثات مع الاتحاد السوفياتي بغية تقييم الموقف الحالي ، ولتحديد الاتصالات الديبلوماسية الممكنة وذلك لقرار سلام دائم عادل وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وفي الوقت الذى توجد فيه خلافات جوهرية بيننا وبين الاتحاد السوفياتي ، فان لدى بلدنا آراء متشابهة في أن الموقف في الشرق الأوسط يشكل أخطارا دائمة ، ويجب اتخاذ اجراءات جريئة للاسهام في عملية ايجاد تسوية شاملة .

ان دور المنظمة العالمية ضرورى في هذا المجال ، واننا لم يكن لهذه المنظمة انجاز آخر غير دورها الفعال في المحافظة على السلام في هذه المنطقة لكفاها مايرر وجودها . ان جنود السلام ، الذين يضعون على رؤوسهم أغطية زرقاء تابعة للأمم المتحدة وهم أعضاء في قوات الأمم المتحدة للإشراف على الهدنة ، وقوات الطوارئ الدولية التي تشرف على الفصل بين القوات ، قد أصبح لاغنى عنها للمحافظة على اتفاقية عام ١٩٧٤ واتفاقية سيناء ، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أحيي السكرتير العام ، كورت فالدهايم ومعاونيه ، والجنرال سيلاسفو المنسق الرئيسي لقوات الأمم المتحدة التي تحافظ على السلام في الشرق الأوسط ، وجميع الرجال والنساء من البلاد العديدة الذين خدموا في هذه القوات التي لا يوجد لها عدو .

ان مداولات هذه الجمعية فيما يتعلق بالشرق الأوسط تلعب أيضا دورا رئيسيا ، فهى يمكن أن تشجع على احراز التقدم ، أو تشيع التوتر . ان قرارا اجرائيا يمكن أن يبنى على الاعتراف بأن الحوار يتطلب عالمية العضوية . أو يمكن أن يؤدي جهدا عقيما ينطوى على عوامل فشله ، وذلك بالتمييز ضد دولة عضو تعتبر مشاركتها حيوية لايجاد حل منتهكين بذلك الميثاق .

سوف يستمر الشرق الأوسط منطقة كرب وألم واضطراب وهلاك ، حتى يمكن الوصول الى سلام عادل ودائم ، وان مثل هذا السلام يجب أن يأخذ في الاعتبار مخاوف ومصالح كل البلاد في المنطقة ، بما في ذلك سلامة ووحدة الأراضي والحق في العيش في سلام وأمن ، والمصالح المشروعة للفلسطينيين .

وهناك حنين في الشرق الاوسط اليوم الى السلام ، أكثر منه في أى وقت مضى خلال العقود الثلاثة الماضية ، ولا يجب علينا أن نحكم على هذا الاقليم بجيل آخر من الصراع العقيم ، وبدلاً من ذلك يجب أن يمسك المجتمع الدولي بهذه الفرصة التاريخية المتاحة له . ان ويلات وشجاعة شعوب الشرق الاوسط تنادى بذلك ، وكذلك آمال ومصالح الشعوب في جميع انحاء العالم . وتعد الولايات المتحدة باخلاصها الكامل لاحتراز مزيد من التقدم نحو السلام .

ان اسهام الأمم المتحدة ، حيوى أيضا ، في عملية اقرار السلام في قبرص . ان مسؤولية تنظيم قوات الحفاظ على السلام في الجزيرة تقع على الامين العام ، وكذلك تسهيل المحادثات بين قادة الجاليات اليونانية والتركية .

ان احترام وقف اطلاق النار لازم ، ولذلك فنحن نتطلع الى ضبط نفس الاطراف المعنية ، والى فاعلية قوات الامم المتحدة للحفاظ على السلام .

ونحن نعلم ان المجتمع الدولي يشاركنا الشعور بأن هناك حاجة ملحة الى استئناف المفاوضات ، وأن يظهر الاطراف قدرا من الحنكة السياسية والمرونة ، ولا يجب أن نسمح باستمرار الوضع الراهن في الجزيرة ، فالحل السريع العادل حيوى ، وقد عمل السكرتير العام بلا كلل وبطريقة خلاقة في أكثر الظروف صعوبة للتقريب بين الخلافات ، وهو يستحق كل تأييد من جانب الاطراف المعنية ومن كل امة هنا .

ان تفاصيل تسوية قضية قبرص ترجع الى الجاليتين نفسيهما . ومع ذلك وتمشيا مع قرارات الامم المتحدة التي أيدتها الولايات المتحدة بالكامل ، نجد أن المبادئ الآتية هيوية في نظم حكومتى : يجب أن تحافظ التسوية على استقلال وسيادة ووحدة وسلامة أراضي قبرص ؛ ويجب أن تضمن للجالية القبرصية اليونانية ، وللجالية القبرصية التركية ، أن تعيش في حرية ، وان يكون لكل منهما صوت مسموع في شؤونها ، ولا يمكن أن تكون خطوط التقسيم الحالية دائمة ، ويجب أن نتحرك من هذه الخطوط للموافقة على ترتيبات اقليمية تعكس المتطلبات الاقتصادية للجالية اليونانية القبرصية ، وتأخذ في الاعتبار أيضا احترام ذاتها ، ويجب أن تكون هناك نصوص لانسحاب القوات الاجنبية التي لا توجد هناك تحت علم الامم المتحدة ، ويجب أن يكون هناك أمن لجميع القبارصة ، ويجب أن نعالج بسرعة وبرحمة احتياجات ورغبات اللاجئين الذين كانوا الضحايا الرئيسيين ، والذين تمسنا جميعا محنتهم المحزنة .

وشمة مجال آخر مطلوب من هذه المنظمة أن تتخذ فيه اجراءات تنطوي على المسؤولية ، وهو شبه جزيرة كوريا وهو يتطلب فوق كل شيء ، المحافظة على الهدنة ، حتى يمكن الوصول الى اتفاق من جانب جميع الاطراف المعنية مباشرة ، حتى تحل محلها ترتيبات جديدة . ان اتفاقية الهدنة الحالية هي الاداة الشرعية الوحيدة التي تلزم الاطراف بالمحافظة على السلام ، وهي هيكل دقيق لرصد خطوط التقسيم العسكرية والاشراف عليها .

ان القائد العام للامم المتحدة ، هو أحد الموقعين على هذه الاتفاقية ، وتعمل هيئة الهدنة يوميا ولم يتنكر لها أحد الاطراف الموقعة عليها ، لانه لا يستطيع ان يفعل هذا دون أن يعرض سلام العالم لخطر جديدة .

ومنذ عام ١٩٧٢ فان كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية قد تعهدتا بالدخول في حوار، وبالسعي الى التوحيد دون الالتجاء الى السلاح . وهذه الجمعية في عام ١٩٧٣ ، وفي عام ١٩٧٤ قد شجعت هذه العملية ، أولا في قرار أمكن تصعيده باتفاق الرأي ، يؤيد اجراء محادثات بين الجانبين ، ثم في قرار يسعى الى انهاء قيادة الامم المتحدة . وتوافق الولايات المتحدة على انه قد حان الوقت لانهاء قيادة الامم المتحدة بعد انهاء حرب كوريا بعشرين سنة . وقد اشتركنا في الواقع في تبني قرار بهذا المعنى وهو معروض عليكم الآن .

ومن الحماقة على أية حال ان ننهي قيادة الامم المتحدة دون اتخاذ ترتيبات جديدة للمحافظة على سلامة اتفاقية الهدنة . ان الولايات المتحدة الامريكية لا تستطيع ، لصالح السلام ، ان تقبل أي حل لا ينس على استمرار اتفاقية الهدنة وسلامتها .

ان جمهورية كوريا ، والولايات المتحدة الامريكية ، قد أعربت عن استعدادهما للاجتماع بممثلي الطرف الاخر ، وبسائر أعضاء مجلس الامن ، وذلك لبحث انهاء قيادة الامم المتحدة ، في الوقت الذي نبقى فيه على اتفاقية الهدنة .

واليوم استطيع أن أكون أكثر تحديدا فأقول ، ان الولايات المتحدة الامريكية ، وجمهورية كوريا تتطلعان الى الوقت الذي يمكن فيه الوصول الى حل دائم لمشكلة كوريا . ونحن نقترح على أطراف الهدنة عقد مؤتمر لبحث طرق المحافظة على اتفاقية الهدنة . وفي مثل هذا الاجتماع سنكون على استعداد أيضا لارتياح اجراءات أخرى للاقلال من التوتر في شبه جزيرة كوريا ، بما في ذلك امكان عقد مؤتمر اوسع نطاقا ، لاجراء مفاوضات حول اتخاذ ترتيبات اساسية أكثر .

وتمشيا مع روح الحوار ، يجب أن تفتح هذه المنظمة الباب امام عضوية حكومتي كوريا — .
والولايات المتحدة الأمريكية تؤيد دخول كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في أسرة الامم المتحدة دون
المساس باحتمال توحيدهما مستقبلا . ومن جانبنا فسنكون على استعداد ، اذا تحركت كوريا —
الشمالية وحلفاؤها نحو تحسين علاقاتها مع جمهورية كوريا ، لاتخاذ اجراءات ماثلة متبادلة .
ولا حاجة بي لكي أقول انه لا يوجد أى اقتراح لترتيبات أمن في شبه جزيرة كوريا يهدف الى استبعاد
جمهورية كوريا من المناقشات ، يمكن ان يقبل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .
وسوف تسهم الامم المتحدة اسهاما كبيرا في عملية اقرار السلام في شبه جزيرة كوريا — ،
وذلك بتأييد طريقة تنطوى على مسؤولية لمعالجة هذه القضية .
ولقد تابعت الولايات المتحدة في السنة الماضية باهتمام وبتعاطف الجهود التي تبذل
للوصول الى تسويات سلمية في جنوب افريقيا .
ونحن نرحب بالجهود التي تنطوى على حنكة سياسية من جانب القادة السود والبيض —
الافارقة الذين يسمعون الى الحيلولة دون العنف واراقة الدماء ، والتي تشجع الوصول الى تسوية
في روديسيا عن طريق المفاوضات . وقد ضاقت في العقد الماضي شقة الخلافات بين الجاليتين
في ذلك البلد ، ولكل من الجانبين في روديسيا ، وجيرانها السود والبيض ، مصلحة في تجنب
حرب اهلية . وستؤيد الولايات المتحدة كل الجهود التي تهدف الى ايجاد تسوية سلمية .
وفي توضيح هدفنا من أجل ايجاد تضيير سلمي في جنوب افريقيا ، أود أن أوضح أهمية
ايجاد تسوية مبكرة في ناميبيا . ان معارضة حكومة بلادي لاستمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا ،
ورفضها لنظام الفصل العنصرى الذى تمارسه جنوب افريقيا معلوم جيدا . ان الولايات المتحدة قد
نقلت رأيها الى جنوب افريقيا وسوف تواصل ذلك .

ونحن نؤمن بأن شعب ناميبيا سوف تعطى له الفرصة ، في فترة قصيرة ، للاعراب عن رأيه في مستقبله السياسي ، والهيكل الدستوري لبلده ، بحرية وتحت اشراف الامم المتحدة .

ان السلام في العالم سوف يكون هشا ، وذلك دون الحد من سباق التسلح وانتهائه . ولهذا فقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية ، بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي ، في اجراء مفاوضات صعبة معقدة ، للحد من التسلح الاستراتيجي . وهدفنا هو الحيلولة دون التنافس في سباق التسلح الاستراتيجي ، والاقبال من هذه الاسلحة ، والاقبال من اتخاذ اجراءات متسعة في اوقات الازمات ، والتخفيف من اعباء الاقتصاد لسباق التسلح النووي .

ان اتفاق فلاديفوستك ، في الخريف الماضي ، يشكل خطوة رئيسية نحو تحقيق هذه الاهداف .

وحيثما يترجم هذا الاتفاق ، من ناحية المبدأ ، الى اتفاقية ، فسوف يتفق على حدود قصوى لمعدلات القوى الاستراتيجية في فترة عشر سنوات . وهذه الخطوة - التي لم يسبق لها مثيل - سوف تبطل من السباق في برامج التسلح الجديد ، وخاصة تلك التي تتم بدافع الخوف من الجانب الآخر .

ان الولايات المتحدة الامريكية تشترك بنشاط في مفاوضات اخرى للاشراف على التسلح . وقد تقدمنا بالاشتراك مع الاتحاد السوفياتي نحو وضع نظام للتفجيرات النووية للأغراض السلمية . واتفقنا على تحديد مستوى لاجراء التجارب على الاسلحة النووية تحت الارض ، وهذه خطوات هامة نحو تحقيق حظر شامل على اجراء التجارب .

وبالاضافة الى هذا فان الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفياتي ، قد قدما للمؤتمر الخاص بلجنة نزع السلاح نصوص الاتفاقية حول منع استخدام اى اساليب فنية لاغراض عسكرية ، ولاغراض عدائية لتغيير البيئة . ان سوء استخدام هذه المعرفة قد يفتح طرقا جديدة امام التنافس العسكري ، بما يعود بضرر لم يسبق له مثيل على البشرية جمعاء ، ولا يمكن املنا فيه ، ونحن نحث المؤتمر على استكمال بحث هذا على وجه السرعة .

وشمة مهمة اخرى عاجلة ، وهي الاقلال الى حد بعيد ، من المعدلات العالية للقوى العسكرية التي تواجه بعضها بعضا الآن في اماكن عديدة من العالم . وتؤمن الولايات المتحدة الامريكية ، بأن الوقت قد حان لكي نعطي دفعة جديدة للمفاوضات ، حول الاقلال من القوات على

اساس متبادل ومتوازن في وسط اوربا . واهمية المؤتمر الخاص بالأمن والتعاون الاوروبي ، هو انه يعتمد على ما اذا كنا نستطيع احراز التقدم في هذا المجال . ان اتفاقية تدعيم الامن المتبادل في وسط اوربا لهي امر ممكن وجوهري وسوف نعمل لتحقيق هذا الهدف .

ان العالم يواجه موقفا يتسم بالتضاد فيما يتعلق بانتشار الطاقة النووية . لقد منع الانسان اسلحة ذرية مدمرة ، يمكن ان تأتي في دقائق على حضارة القرون . وفي الوقت نفسه ، فان الذرة تصبح بسرعة مصدرا ضروريا للطاقة . وواضح ان تكلفة البترول وندرته المحتملة سوف تزيد ان — انتشار القوة النووية في العالم في العقود القادمة .

ولكن انتشار القوة النووية يزيد من خطر انتشار القدرة على انتاج الاسلحة النووية ، وما ينطوي على سرقة المواد النووية من اخطار ، وكذلك الابتزاز من جانب الارهابيين ، والنزج بالتهديد النووي في المنازعات السياسية الاقليمية . وقد حان الوقت لكي نعمل ، واذا فشلنا في الحد من انتشار الاسلحة النووية ، فان الاجيال القادمة سوف تعيش على كوكب تخيم عليه كارثة نووية .

وفي العام الماضي ، حثت الولايات المتحدة الامريكية ، على بذل الجهود من جانب الدول التي تقدم الاسلحة النووية ، لكي تدعم الضمانات ضد تصدير المواد النووية . ولا يجب أن نسمع بتعيرية هذه الضمانات عن طريق التنافس التجاري . ويجب ان نضمن توفر الطاقة النووية السلمية في ظروف آمنة اقتصادية يعتمد عليها .

وقد كثفت الولايات المتحدة الامريكية جهودها ، في اطار جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع امم اخرى ، لتوسيع نطاق الضمانات والمعايير الدولية ، واقترحت عقد اتفاقية دولية تضع المعايير للحماية ضد المواد النووية وتخزينها ونقلها .

وما زالت الولايات المتحدة الامريكية تحت على الالتزام ، على اوسع نطاق ممكن ، باتفاقية الحد من انتشار الاسلحة الذرية ، واجراءات الضمان لوكالة الطاقة الذرية . ان اعظم خطر لانتشار الاسلحة النووية بطريقة لا تحد ، يكمن في اعادة استخدام التسهيلات الذرية تحت اشراف قومي في معامل لانتاج الطاقة النووية . لذلك فان الولايات المتحدة الامريكية تقترح — كخطوة اساسية لاعادة تقوية جميع الاجراءات الاخرى — انشاء مراكز اقليمية متعددة الجنسيات للوقود النووي . وهذه المراكز سوف تخدم احتياجات الطاقة على اساس تجارى سليم ، وتشجع التعاون

الاقليمي في مجال الطاقة ، ووجودها سوف يقلل من الحافز على اقامة تسهيلات لاعادة تجهيز الطاقة على اساس غير كفء ، ويحد من امكانية تحويل المواد النووية للاغراض السلمية الى اغراض عسكرية قومية . كما انه سيخلق اطارا افضل لتطبيق ضمانات عالمية اكثر فعالية .

ونحن نحث مجموعات الامم ان تبدأ الآن في ارتياد هذا المفهوم ، وان تؤيد جميع الدول عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الميدان .

وفي السنتين الماضيتين ، فان المجتمع الدولي قد ذكر بطريقة دراماتيكية ، الى اى مدى تعتبر العلاقات الاقتصادية اساسا جوهريا للنظام الاقتصادي . ان الظروف الاقتصادية لا تؤثر فقط على قدرة كل مجتمع في تحقيق اهدافه القومية ، ولكن جميع الاقتصاديات القومية يمكن المحافظة عليها بواسطة نظام اقتصادي عالمي . لذلك فان تسيير امورنا الاقتصادية سيحدد الى درجة غير عادية ، ما اذا كانت علاقاتنا السياسية ستبنى على التعاون او النزاع . وسيكون من اكثر المفارقات المحزنة في التاريخ ، ان نترك خلفنا توترات الحرب الباردة ، وندخل في فترة جديدة تتسم بالنزاع بين الشمال والجنوب ، وبين الغني والفقير . وفي الدورة الاستثنائية التي اختتمت اخيرا ، دعت الولايات المتحدة الامريكية ، الى وضع حد لمواجهات الماضي العقيمة ، وقلنا ان الحلم القديم للبشرية هو اماكن وجود عالم بدون فقر ، كما قلنا حينذاك انه حينما يصبح الحلم القديم للبشرية — وهو عالم بلا فقر — حقيقة ممكنة ، فان معتقداتنا الادبية تجعل ذلك واجبا علينا ايضا . واكدنا انه عن طريق التعاون فقط يمكن ان نحقق هذا الهدف .

ان الدورة الاستثنائية تدعونا الى الامل ، في اننا على الاقل في المستقبل القريب ، قد اخترنا الانتقال من المواجهة الى التعاون . وتفخر الولايات المتحدة الامريكية بتأييد الوثيقة النهائية التي جاءت نتيجة للعمل الحاد ، واخلاص الكثيرين في هذه القاعة ، وتعتبر الولايات المتحدة الامريكية انجازات الدورة الاستثنائية بداية وليست نهاية . وكما اوصى التقرير النهائي ، يجب ان نتحرك الآن الى الامام في المحافل المتاحة ، لاعطاء مضمون للأهداف التي اتفقنا عليها . وفي المفاوضات الصعبة التي تنتظرنا ، فان حكومة بلادي سوف تشارك فيها بنشاط ، وپروح تقوم على التعاون والمصالحة .

ويعد السلام والا من والتقدم ، يكمن طموح عالمي عميق من اجل الكرامة وتكافؤ الفرص .
 ان البشرية لن تجنب من المآسي الكامنة اطلاقا في دورة الحياة والموت . ولكن في مقدرتنا أن
 نقضي ، او ان نقلل من عبء المأساة الاجتماعية ، ومن المظالم المنظمة .
 ان الولايات المتحدة الامريكية كانت دوما مؤيدة لمد نطاق القانون الدولي في الشؤون
 الدولية ، وقد منا مساعداتنا لضحايا المرض والكوارث الطبيعية ، كما كنا نصراة للحرية . ولم يعد
 هناك خلاف على ان الحقوق الانسانية العالمية هي في جدول اعمال الدبلوماسية العالمية بصفة
 دائمة .

ان القانون الدولي يجب ان يمتد الى آفاق جديدة في كوكبنا ، الى المحيطات ، فهي تراث مشترك للبشرية ، ولكنها يمكن ان تتحول الى حلبة للنزاع مالم يحكمها القانون . وفيها موارد لم تستثمر بعد من الطاقة ، والمعادن ، والبروتينات ، ان سلامة بيئتها حيوية لوجودنا . وترحب الولايات المتحدة بولاية الامم المتحدة في وضع اتفاقية شاملة تحكم استخدام المحيطات ومواردها . وقد شرحت في الشهر الماضي في مونترال ، موقفنا من هذه المفاوضات ، ودعوت الى ان تحرك دورة العام القادم لمؤتمر قانون البحار ، الامور الى نهاية عاجلة ناجحة . ولا توجد مفاوضات دولية لها اهمية اكثر حيوية منها بالنسبة لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ورخاء كوكبنا .

والقانون الدولي يجب ان يحكم الارهاب الدولي . ان ارواح بريئة عديدة ، قد راحت نتيجة الافتقار الى معايير دولية معترف بها تهدف الى تجنب التدخل غير الشرعي الخطير في الطيران المدني . ان اختطاف الطائرات ، واختطاف الضحايا المدنيين الايراء وقتلهم لمكاسب سياسية ، مازالت وصمة في الانسان المتحضر . هذا مجال يحتاج الى اهتمام القانون الدولي ، ويحتاج الى عناية هذه المنظمة .

ان الرحمة لزملائنا في البشر تحتاج الى تعبئة الموارد الدولية للقضاء على ويلات الانسان القديمة ، المرض ، والمجاعة ، والكوارث الطبيعية .

يجب الاعتراف بحقوق الانسان العظيمة ، ويجب ان تحترم وان تصبح واقعا في شؤون الامم ، وان الاعلانات السابقة للامم المتحدة ، ومؤتمر هلسنكي اخيرا ، لا يتركان مجالا للشك في ان هذه المسائل تهم العالم بأسره . والولايات المتحدة سوف تؤيد هذه المبادئ ، ويجب معارضة انتهاكات حقوق الانسان في جميع انحاء العالم ، وفي جميع القارات سواء كانت تنتهك من جنس ضد جنس آخر ، او من جانب مجموعة في جنس ضد مجموعة اخرى في نفس الجنس . ان حقوق الانسان يجب ان تحترم بغض النظر عن العنصر ، او الجنس ، او الدين ، ولا يمكن ان تكون هنالك معايير مزدوجة .

ان لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة ، اتخذت الخطوات الاولى ضد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ، وكلما قدمت اتهامات خطيرة مشوق بها من جانب افراد ، فاننا نؤيد

هذه الخطوات . وان الاهتمام المنظم للمجتمع الدولي يمكن ان يكون سلاحا فعالا في الحرب ضد انكار القيم الانسانية .

ومن المشكلات الخطيرة ، التعذيب ، وهو سلوك يجب ان تحتقره كل الامم ، وانه تحقيق لمهمة الحكومة حينما تستغل سلطتها ليس لتحقيق رفاهية الشعوب ولكنها تصبح اداة لمعاناتها . تحت الولايات المتحدة هذه الجمعية على الموافقة على الاعلانات الصادرة مؤخرا عن المؤتمر الدولي حول هذا الموضوع في جنيف . وبلاضافة الى هذا ، نقترح على هذه الجمعية العامة ، ان تكون مجموعة من الخبراء ، تعين من جانب السكرتير العام ، لدراسة طبيعة ومدى التعذيب في العالم اليوم ، وان تقدم تقريرا في الدورة القادمة لجمعيةتنا .

ان هذه المنظمة قد انشئت ، وكلنا مؤمنون بأن عالمية الجنس البشري يمكن ان تنعكس في تسيير الامور الدولية ، وهذه القاعدة تمثل الامل الذي يضعه الانسان في قوة الامم حينما تعمل معا لصالحها المشترك بتعقل وشعور بالمسؤولية والاحترام المتبادل .

ان المشكلات التي نواجهها معقدة وخطيرة ، وشعارات الامس العقيمة ، وحلول الماضي ، والتفكير في مشاعر الاسف الماضية يمكن ان توسع الهوة بيننا ، وتسمح بنمو الاخطار المحدقة بالسلام ورفاهية شعوبنا .

في طاقتنا ان نثبت للاجيال المقبلة ، ان الربع الاخير من القرن العشرين لم يكن حقبة اتسمت بالعنف والصراع ، ولكن حقبة خلاقة في التاريخ العالمي .

وتاريخ بلدي ، يقول لنا انه بالامكان ان تحقق الوحدة من واقع التنوع . ان الاجراءات المشتركة ممكنة بالرغم من تنوع الاجناس ، وتنوع المصالح والعقائد في هذه القاعدة . ان التقدم والسلام ، والعدالة يمكن تحقيقها جميعا .

لذلك فنحن نقول لجميع الشعوب ، ولجميع الحكومات ، لنعمل معا على اقامة نظام عالمي جديد ، ولتكن ترتيبات ذلك عادلة ، ولتساعد الامم الجديدة في وضعه ، ولتعمل الامم القديمة على استخدام قوتها ومهارتها لصالح البشرية جمعاء ، ولنعمل جميعا معا لاثراء الروح التي تعمل على تقدم الانسان .

السيد مونتيل أرجويللو (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ،
اسمحوا لي أولاً أن أضم تهنيتي الحارة ، نيابة عن وفد بلادى ، وبالأصالة عن نفسي ، الى التهانى
التي وجهت اليكم ، لانتخابكم للمنصب السامي كرئيس للدورة العادية الثلاثين للجمعية العامة .
ان انتخابكم هو اعتراف بالصفات البارزة التي تتحلون بها ، وتحية للبلد المتحضر الذى
تمثلونه .

ان حكومة نيكاراغوا برئاسة رئيسها الدستورى الجنرال انستاسيوس سوموزا وشعب نيكاراغوا
لا يسعهما الا أن يعربا عن سرورهما لهذا الحدث الملحوظ ، وانقل اليكم تهنئتهما ، ونحن مقتنعون
بأن حكمتكم وخبرتكم ستكون مرشدا لمداولنا بما يحقق نجاح هذه الدورة .
وأود أيضا ، أن أحبي سلفكم ، وزير خارجية الجزائر ، سعادة عبد العزيز بوتفليقة —
للعمل الكفء الذى قام به خلال الدورة العادية التاسعة والعشرين ، والدورة الاستثنائية السابعة
لهذه الجمعية .

واسمحوا لي ، أن اطلب بكل احترام ، أن تنقل تحيتنا الى السيد السكرتير العام الدكتور
كورت فالد هايم ، والذى نتابع اهتمام جهوده العظيمة ، ونقدرها الى حد كبير .
منذ أكثر قليلا من ثلاثين سنة ، في ٢٦ تشرين الأول / اكتوبر سنة ١٩٤٥ فان ممثلى
٥١ امة وقعوا في سان فرانسيسكو في كاليفورنيا على ميثاق منظمنا ، وكان ذلك في اعقاب الحرب
التي اجتاحت العالم الحر نتيجة لا طماع قوى المحور ، والتي عانت من هزيمة جديدة في شهر
أيار / مايو الذى سبقه على أيدي قوات الحلفاء التي كانت تقوم بالتحريض . ونيكاراغوا تفخر بأنها كانت
من بين الدول التي وقعت على الميثاق ، وان وفدها شارك في هذا التوقيع ، وحضر جميع الدورات
العادية والاستثنائية للجمعية العامة منذ ذلك التاريخ .

والآن حيث تحتفل الأمم المتحدة بمرور ثلاثين سنة على ميلادها ، فنحن نحى دخول
موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، ونقدم التهنئة الحارة لوفودها .

ان ظهور دول مستقلة هو طابع يتسم به التاريخ الذى يكرر نفسه اليوم ، لأن الشعوب الافريقية في هذا القرن ، خاضت حروبا متصلة ضد الاستعمار، وكفاحا لعبت فيه الأمم المتحدة دورا حاسما . وفي ممارستها لمسؤوليتها العالمية ، كقوى تقوم بالتنسيق ، وتعمل على تحقيق آمال جميع الشعوب في التقدم ، فان منظماتنا ليس لها مثيل ، وقد قامت بذلك ، بينما قامت في نفس الوقت بالوفاء بالأهداف الواردة في المادة الاولى من الميثاق ، وهي المحافظة على السلام والأمن الدوليين ، وتشجيع العلاقات الودية بين الشعوب ، وتحقيق التعاون الدولي فـي حل المشكلات ذات الطابع الاقتصادي او الاجتماعي او الانساني .

ان عمل الأمم المتحدة قد أظهر ان المجتمع الدولي الراهن يطلب أنشطة ، وأهداف جديدة من منظمة مثل منظماتنا .

ان السلام والأمن الدوليين ، والصداقة والتعاون بين الشعوب ، لا يمكن ان تتحقق بطريقة تقوم على التمييز . ولا يجب ان تبقى العالمية مجرد كلمة تستخدم في الخطاب ، ولكن يجب أن تمارس بفاعلية ، ويجب ان نضمن لجميع الشعوب ، دون استثناء ، دخولها في الأمم المتحدة كأعضاء كاملي العضوية طالما انها دول تفي بالتزامات الميثاق .

ان تطور العلاقات بين الأمم ، قد أوضح ان بعض الدول اكثر حساسية من غيرها ، فيما يتعلق بالقوة والتأثير ، وان النظام العالمي ، والمنظمات المنظمة له يجب ان تقوم على اساس رشيد . لذلك فاذا كنا نريد للأمم المتحدة ان تحقق اهدافها التقليدية ، الى جانب الشمولية والعالمية ، فيجب ان تكون مركزا للقانون الدولي ، والمبادرات ، والاجراءات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب . هذا هو المفهوم الاساسي لأغراض ومبادئ المنظمة وهو نقطة الانطلاق لتفكير وفد نيكاراغوا .

تولى الرئاسة السيد آل خليفة (البحرين) نائب الرئيس .

*

ان العيد الثلاثين للام المتحدة يتيح لنا فرصة لكي نفكر في العقود القادمة ، ومــــن المستحيل أن نحكم على فترة تاريخية عن طريق علاقتها بالاحداث التي وقعت فيها ، خاصة اذا كانت هذه الفترات قصيرة ، واذا كانت الاحداث التي وقعت فيها نتيجة لتطورات سابقة أو مبادرات تالية لها .

ولا أعتقد أنه يمكن أن يقال ان سلوك المجتمع الدولي مرضي كلية ، كما سأوضح فيما بعد ، ويجب أن تكون المنظمة موضع اصلاحات عظيمة تتناولها من جذورها .

وأعتقد أن الدورة الاستثنائية السابعة كانت خطوة لها أهميتها نحو هذا الهدف ، لأنها استمرت في فكرة انشاء نظام اقتصادي عالمي جديد ، وكوّنت لجنة خاصة مفتوحة لجميع الدول لكي تبدأ بتنظيم هيكل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون الدولي والتنمية . لذلك فنحن نضيف علامة على الطريق الى القرار رقم ٣١٧٢ (د - ٢٨) والقرار رقم ٣٣٤٣ (د - ٢٩) ، وعلان برنامج العمل لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، ولميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية الذي صدر عن الجمعية العامة في السنوات الماضية .

وليس هذا هو الوقت الملائم ، أو المكان الملائم ، لكي نحلل بالتفصيل نتائج الدورة الاستثنائية السابعة وهو ما سيتم على مستوى اللجان الرئيسية . واسمحوا لي ببساطة ، أن أذكركم أنه خلال تلك الدورة الاستثنائية فان رئيس وفد نيكاراغوا قال ما يلي :

” ان وفد بلادي يؤمن بأن الاسلوب الذي اختارته اللجنة الخاصة لاجراء مناقشات

ومفاوضات ، سوف يؤدي الى نتائج ملموسة ” (الاجتماع ٢٣٤٥ صفحة ١٧) .

ان هذا المحفل الذي اختير في تلك الدورة ، أصدر وثيقة جديدة ، تمت الموافقة عليها باتفاق الرأي .

ومهمة الحكومات الآن تفسير تلك الأهداف ، وتنفيذ تلك الخطط وتحقيق تلك الأهداف ، وادراك أن جوهر النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو التعاون ، وتحقيق الانسجام بين الادارات والولية التنظيمية لتكملة الجهود القومية .

ويجب أن ندرك هذه الحقيقة ، وهي أن أهداف هذا النظام عالمية ، وانه للاستمرار في هذه المهمة فان التنمية لا يجب أن تتيح الفرصة لاحتراز مكاسب جديدة ، ولكن يجب أن تكون دافعا

اخلاقيا للاقلال من الفروق بين أمم العالم . وان اصلاح هيكل الأمم المتحدة يتضمن الحاجة الى اصلاح أساسها القانوني ، ونيكاراغوا قد أيدت مثل هذه الجهود وتبنتها منذ بدايتها .

ان جدول أعمال الدورة الحالية مطول ، ويتضمن العديد من الموضوعات الهامة ، والمسؤوليات التي وضعها ميثاق الأمم المتحدة ، تتضمن استجابات كبيرة للمشكلات التي تؤثر على الانسان وعلى الدول ، وان تناول المشكلات والحلول التي يمكن التوصل اليها ليست واحدة ، والحاجة الى التنسيق بينها يبرر ضرورة اجراء الحوار ، وسوف أسمح لنفسني ، أن أعبر عن بعض الآراء المحددة التي تعتبرها نيكاراغوا هامة* .

ان أزمة الشرق الأوسط بعيدة كل البعد عن أن تكون قد حلت . بالرغم من أننا رحبنا بارتياح كبير بالاتفاقية التي تم التوصل اليها هذا الشهر بين مصر وبين اسرائيل ، وتصدق نفس الملاحظة على الأزمة في قبرص . لم يكن هناك تقدم كبير في الاقلال من المواجهة المسلحة بين القوى الكبرى ، والاطار النووية تخيم على البشرية ، والبلاد الصغيرة تسعى للحصول على الأسلحة، ولهذا تأثير مزدوج في الاقلال من فرصة تنميتها الاقتصادية ، والتشجيع على توترات وأزمات جديدة . كذلك فان الاحداث الأخيرة في جنوب شرق آسيا كانت لها أثر في كوريا أدت الى زيادة التوتر بين الشمال والجنوب .

ويمكن أن نقول أن الضوء اللامع في الأفق هو عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد في هلسنكي ، ونحن نؤمن بأنه يمثل خطوة هامة في البحث عن صور جديدة للعلاقات الطيبة ، والقضاء على التوترات الدولية ، بشرط أن تكون هنالك الرغبة في تطبيق الاتفاقية الصادرة عنه روحا ونصا .

واسمحوا لي أن أتناول لبرهة ، قضية كوريا ، لأن وفد بلادي ، بالإضافة الى وفود بلاد من أقاليم عديدة في العالم ، اشتركت في تبني مشروع القرار الخاص بهذا الموضوع ، والذي سيعرض عليكم لبحثه . ونحن نؤمن بأن الحل يكمن في التوحيد السلمي لكوريا عن طريق المفاوضات بين الشمال وبين الجنوب ، وأنه يجب تشجيع الأطراف المعنية مباشرة لاجراء مثل هذه المفاوضات ، واننا يجب

* تولى الرئاسة السيد الخليفة (البحرين) نائب الرئيس .

أن نتوصل إلى موقف يمكن معه حل القيادة التابعة للأمم المتحدة في الوقت الذي نبقى فيه على اتفاقية الهدنة بتاريخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٥٣ وسيكون ما سبقت الإشارة إليه تطورا منطقيا للقرار رقم ٣٣٣٣ (د - ٢٩) الذي تمت الموافقة عليه في العام الماضي خطوة ايجابية لاقرار السلام والامن في هذا الاقليم الهام من العالم .

وفي المنطقة الامريكية ، واصلنا مهمة اعادة تنظيم المنظمات الاقليمية التي انشئت في اطار اتفاقيات اقليمية ، كما نص على ذلك في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، ومنذ أكثر من شهر مضى عقد مؤتمر ، عدل اتفاقية ريو دي جانيرو عام ١٩٤٧ ، فيما يتعلق بالمحافظة على السلام والامن في القارة الامريكية وجعلها تتكيف مع الظروف الحالية . وان حكومة بلدي تعتبر أن التوترات ومواقف الارهاب ، والعنف يجب أن يحل محلها مرة واحدة ، وإلى الأبد ، الحوار البنّاء ، ومناخ الديمقراطية ، والحرية . وبالرغم من أنها اتخذت موقفا ايجابيا من المشكلات الاقتصادية والسياسية للشعوب ، فقد آمنت دائما بأنه لا يوجد اجراء أو رغبة في المصالحة والسلام تمنع من احترام الواجبات الاولية للدولة الديمقراطية ، وهي أن تدين بشدة أية حركة تقوم على الارهاب والعنف .

والدورة الثالثة ، لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث ، الخاص بقانون البحار ، التي عقدت في شهر آذار/مارس الى أيار/مايو هذا العام ، هذا المؤتمر صاغ نصا واحدا يمكن أن يكون أساسا للمفاوضات .

ان وفد بلادى يعلق اهمية خاصة على المشاركات غير الرسمية بين الوفود التي تحضر الدورة الحالية ، وذلك قبل عمل الدورة الرابعة لمؤتمر قانون البحار الذى سيعقد في آذار/ مارس من العام القادم . ان نيكاراغوا مهتمة بصفة خاصة بهذه المفاوضات ، وتأمل في اخلاص ، ان ينجح المؤتمر في تكييف قانون البحار مع الظروف الحالية ، والقضاء على مصدر للمنازعات الدولية كان يمكن ان تشار ما لم نتوصل الى حل يوفق بين المصالح الهامة المتنازعة ، دون ان نفقد رؤية الحاجة الى اقامة نظام اقتصادى عادل ، تؤخذ فيه بعين الاعتبار ، الأمانى المشروعة للبلاد النامية التي يعتبر البحر عاملا هاما لتنميتها .

وكما اتفق منذ ثلاث سنوات مضت ، فان عام ١٩٧٥ اعلن انه عام المرأة العالمي ، وكان تتويج هذا البرنامج هو عقد المؤتمر العالمي في المكسيك في شهر حزيران/ يونيه الماضي . نحن نعتقد ان احترام الكرامة الانسانية ، يفرض المساواة بين الرجل والمرأة ، وان العقوبات القانونية والتقليدية التي قامت عبر القرون ، حالت دون تنفيذ هذه المساواة . يجب القضاء على جميع الحواجز حتى يقام مجتمع مبني على العدالة ، وحتى نشعر بمزايا المرأة في جميع الميادين . ولذلك فان وفد بلادى سيؤيد اية مبادرة تهدف الى تنفيذ القرارات الصادرة عن هذا المؤتمر العالمي .

وفي تأكيد مشاركتنا لتركيا بعد الزلازل الأخيرة التي وقعت فيها ؛ اسمحوا لي ان ابدى ملاحظات قليلة حول موضوع الكوارث الطبيعية . . .

اننا كبلد يتلقى مساعدة من المنظمة ، وبعد تحطيم عاصمتنا في الزلزال الذى حدث في عام ١٩٧٢ ، فان نيكاراغوا تدرك اهمية المساعدة الدولية ، في حالة الكوارث الطبيعية ، للبلاد النامية .

ونحن نعتقد انه حتى تكون هذه المساعدة اكثر فاعلية ، فان مكتب الامم المتحدة لتنسيق الاغاثة في حالات الكوارث ، يجب ان يتدعم ، وان تقطع النفقات من الميزانية العادية للأمم المتحدة .

بغير هذا فان عدم الاستقرار ، فيما يتعلق بتوفر الاعتمادات المالية ، وامكان ممارسة

الضغوط من جانب الذين يقدمون المساعدة ، سوف يستمر . وعلاوة على ذلك فإن الخطوط التوجيهية الأساسية للبرامج يجب أن تنبع أساسا من تلك البلاد التي تكون أكثر حساسية من غيرها ، بسبب موقعها الجغرافي ، أو درجة نموها ، من الكوارث الطبيعية .

في بداية كلمتي قد مت لحضراتكم أطارا عريضا لموقفنا يتعلق بالموضوعات الاجتماعية والسياسية ، وسوف اتناول بعض الموضوعات التي تتعلق عليها حكومة بلدي أهمية خاصة .

وبصفة خاصة فإننا نعلق تلك الأهمية على التعاون الدولي فيما يتعلق بالمواد الغذائية . إن سكان البلاد النامية ما زالوا يتأثرون بالعجز في المواد الغذائية ، وما زال الإنتاج مركزا في البلاد المتقدمة ، وإن الحل المقبول لمشكلة النقص الناتج عن الجفاف أو الكوارث الطبيعية ، هو توفير المواد الغذائية للبلدان المتضررة . أما الحلول طويلة الأجل لهذا العجز فأنما تكون بدفع إنتاج المواد الغذائية ، وتحسين نظم التمويل ، ونظم الإنتاج والتخزين .

وحتى نحقق هذا الهدف ، الذي يمكن عن طريقه أن نحقق أمنا غذائيا عالميا ، فإن التعاون الدولي ، والاسهام برأس المال ، ونقل التكنولوجيا ، والحصول على الآلات الزراعية ، واستخدام المخصبات الزراعية ، والمبيدات الحشرية ، كل هذه أمور لا غنى عنها .

إن عمل الصندوق الخاص للأمم المتحدة ، المعروض علينا تقرير مجلس محافظيه ، يدعو ، في رأينا ، إلى النظر والإصلاح . ونعتقد أن مراجعة المعايير الموضوعية لتعريف البلاد الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية الدولية يجب أن تتم ، ومجموعة متغيرات اقتصادية وأنماط اقتصادية ، يمكن أن تعكس بواقعية وبمزيد من الدقة ، الضرر الذي يمكن أن يقع بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة ، هذه المتغيرات والأنماط يجب أن تستخدم ، وإلا فإن افقار البلاد التي تواجه صعوبات اقتصادية كبيرة سوف يزداد بهذه الأزمة ، كما أن هذه البلاد تجد أن مجالات الاختيار ضيقة ، عن طريق تطبيق معايير ضيقة تؤدي إلى الإبطاء في عملية تنمية بلادها وشعوبها .

ولأسباب مشابهة للأسباب السالفة الذكر ، فيما يتعلق بمكتب تنسيق أعمال الأغذية من الكوارث الطبيعية ، فإن وفد بلادي يعتقد أن المصاريف الإدارية والمالية للصندوق الخاص ، يجب أن تدخل ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة ، ولا تأتي عن طريق الاكتتابات الاختيارية .

وعن طريق إعادة تأكيد مفهوم اخلاقيات التنمية ، فان حكومة بلادي لا تستبعد الحاجة الى الموضوعية ، والمنحى العملي ، وبعد النظر في الانماط والبرامج الجديدة . ونحن نؤمن باخلاص في العمل التكميلي بين القطاعات الخاصة وبين القطاعات العامة . ونؤمن ايضا انه من الضروري تطبيق معايير الكفاءة في ادارة الموارد باعتبارها اكثر العوامل المفيدة في تحديد اي جهد ، ذلك لأن توجيه التنمية يجب ان يوجه الى الرفاهية على اساس من المساواة .

السيد ماندينجي بولا نياتي (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، انه بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الثلاثين للجمعية العامة لمنظمتنا ، اتقدم لكم بالتهنئة ، واني اتشرف ان اقدم لكم هذه التهنئة بالنيابة عن الرئيس مؤسس حركة الثورة الشعبية ، ورئيس جمهورية زائير ، الرئيس مويوتو سيس سيكو كوكو نيندو وازا بنجا . وكذلك بالامالة عن شعب زائير المتحد داخل حركة الثورة الشعبية .

وبصفتكم قائدا سياسيا متمرسا في بلادكم ، وبوصفكم مدافعا متحمسا عن التعايش السلمي بين مختلف الدول ، فانكم كثيرا ما قد متم خدمات جليلة للمجتمع الدولي . واليوم فان هذا المجتمع الدولي يتقدم اليكم بدوره بإشادة مؤثرة ان اختارتكم رئيسا لأعمال هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة التي انعقدت فور انتهاء الدورة الهامة تلك الدورة السابعة الخاصة التي تعتبر دورة تاريخية وهي التي خصصت للانماء والتعاون الاقتصادي الدولي .

السيد الرئيس ، ان صفاتكم الثقافية والانسانية قد جعلت منكم برجل دولة يقدره الجميع ، وانني على ثقة من أن هذه الصفات سوف تسمح لكم بمساعدة جمعيتنا في السعي دائما للحصول على اتفاق عام في الرأي حول المشاكل الدقيقة والعديدة المدرجة في جدول أعمالنا ، ذلك الجدول المثقل بالمواد .

وانني أغتنم هذه الفرصة لأضم صوتي الى صوت الذين سبقوني في الحديث للتعبير عن تهنئتهم للرئيس السابق للجمعية العامة السيد عبد العزيز بوتفليقة وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية الذي أدار بمهارة أعمال الدورة التاسعة والعشرين ، وكذلك أعمال الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة .

والواقع انه يجب علي أيضا أن أشيد بالأمين العام لمنظمتنا ، السيد كورت فالد هايم ، وذلك لجهوده المتواصلة التي يبذلها للدفاع عن كبرى المبادئ الانسانية التي نؤيدها جميعا ، وهي المبادئ التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة بحيث أصبحت قاعدة للتعاون الدولي وللمعدلة الانسانية على الصعيد العالمي وفي مجال السلام العالمي .

اسمحوا لي أن أذكركم جمعنا الموقر ، وذلك بشيء من التأثر ، أنه في يوم ٤ من تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ كان الرئيس مؤسس الحركة الشعبية ، رئيس جمهورية زائير المواطن مويوتو سيسكو قد تحدث من فوق هذه المنصة حيث ندد بأوجه الظلم التي ارتكبتها الدول الثرية تجاه البلدان الفقيرة ، نظرا لأن الدول الغنية تقول كل شيء ، بينما لا يمكن للدول الفقيرة أن تقول أي شيء .

وفي أعقاب هذه الادانة التي تتسم بالشجاعة ، أنهى كلمته الرائعة التي كانت بمثابة ميثاق للسلام والتعاون الدوليين معبرا عن أمله في أنه يتمكن بفضل الأمم المتحدة ، ومن خلالها أن ندفع ، الى الامام ، التعاون بين سكان الكرة الأرضية في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والفنية ،

وذلك من أجل بناء عالم أفضل ، أكثر عدالة وأكثر مساواة ، في ظل الاحترام المطلق لصالحة كل فرد .

واليوم فان وفد زائير ليشعر بالغبطة ، ان يرى عقب الدورة السادسة الخاصة ، وبصفة خاصة بعد الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة التي انتهت لتوها ان عبرت منظمتنا ، دون أى غموض "عن عزمها لأن تقضي على الظلم وعلى عدم المساواة اللذين تعاني منهما قطاعات كبيرة من البشرية وأن تسرع في النهوض بالبلاد النامية " . (A/AC.176-L.3-14) .

وفي أعقاب مناقشات . كثيرا ما كانت صعبه ، الا أنها كانت مشبعة دائما بروح من التفاهم المتبادل فان جميع الدول الاعضاء في منظمتنا قد أكدت أخيرا مبدأ ايجاد نظام اقتصادى دولي جديد ، بحيث يتم تحديد الأسس التي يقوم عليها في كل من الاعلان وبرنامج العمل ، وكذلك في ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

ان أعمال الدورة الخاصة السابعة لمنظمتنا قد شهدت ممثلي الدول الصناعية ، وممثلي الدول الأخرى ، وقد نسقوا العمل فيما بينهم كأسلوب يعطون بموجبه معا لانهاء اختلال التوازن القائم حاليا بين هاتين المجموعتين . وهكذا فان التضامن الدولي سوف يجد مستقبلا تعبيرا أكثر واقعية عما كان في الماضي .

وفضلا عن ذلك ، فان الأمل يحدونا في مستقبل أفضل لجميع البشر . هذا هو الأمل الذى انبثق عن تلك الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، كما ظهر أيضا خلال تلك الدورة التأكيد الواضح على وجود واقع جديد في عالمنا ، كما ظهر أيضا من خلال تلك الدورة أن هناك عالما مقسما الى مجموعتين ، أولا " من عندهم " أو البلاد الصناعية ، ومن الناحية الأخرى " من ليس عندهم " أو البلاد النامية . ويفضل البعض هنا أن يسميهما البلاد الغنية والبلاد الفقيرة .

اننا لن نطيل الحديث حول المشاكل الصغيرة ، حتى نركز اهتمامنا حول حقيقة هي تلك الحقيقة المؤلمه ، وأنها على حد تعبير رئيسنا مؤسس حركة الثورة الشعبية المواطن موبوتو في كلمته يوم ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ أمام الأمم المتحدة حيث قال " ان عالمنا لم يعد منقسما على أساس الأيدولوجية أو حتى وفقا للأجناس أو الجغرافيا السياسية ، بل أصبح منقسما وفقا للامكانيات الاقتصادية . . . " (A/PV.2140,P.71) .

والواقع أنه طوال الدورة الخاصة السابعة قد ظهر جليا هذا الانقسام من خلال المناقشة بين المجموعتين الكبيرتين الواضحتين ، فهناك من جهة ، مجموعة ال ٧٧ أى البلاد النامية ، ومن جهة أخرى مجموعة البلاد الصناعية المقسمة الى مجموعتين فرعيتين : البلاد الغربية والبلاد الاشتراكية. والواضح أن الواقع الجديد في العالم الحاضر يتطلب اجراء مراجعة للمعطيات السابقة التي تميز التعريفات الجغرافية السياسية التي طالما أراد العالم الصناعي ، سواء أكان ينتمي الى اليسار أم الى اليمين أن يفرضها علينا .

وان هذه المراجعة أصبحت ضرورية بصفة أخص بالنسبة للبلاد النامية التي يجب عليها أن تدرك أن الفقر الذي يميزها جميعا يجب أن يحشها أولا على التعاون بشكل متزايد فيما بينها ، ثم العمل معا على تنسيق علاقاتها مع البلاد الصناعية .

كما أن هذه المراجعة أصبحت ضرورية أيضا بالنسبة للبلاد الصناعية التي يتعين عليها أن تدرك أخيرا ، أنه بالنسبة لنا نحن البلاد النامية ، فإن مستوى تقدمها يكمن في التعاون الوثيق ، وأن التحرك حول مختلف التسويات التي تتوصل اليها دائما الكتلتان الكبيرتان ، انما يؤكد لنا أنها تعتبر كدول غنية دون أى تمييز فيما بينها . والأهم من ذلك ألا ننسى أن الفقر لا تتحدد أبعاده اذا ما قورن بالشراء الذي يوجد ، في الواقع ، في البلاد الصناعية بصفة أساسية .

ان هذا الواقع الجديد هو الذي دفع بالبلاد النامية ، الى ادراك حقيقة وضعها الذي يحتم عليها ، ألا تبذل الجهود الرامية الى الحد من الهوة السحيقة القائمة بين الفقراء والأغنياء في مواجهة جزء من البلاد الصناعية فحسب ، بل أن تبذل الجهود أيضا في مواجهة جميع البلاد الصناعية دون تمييز بينها . ان الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة قد كرست حركة التشاور بين الفقراء والأغنياء ، كما أكدت أيضا صحة سياسة الحياد الايجابي التي لا تميل نحو اليسار ، أو نحو اليمين ، ولا حتى نحو الوسط . تلك السياسة التي تنادى بها زائير ، التي تتمسك بشخصيتها وأصالتها في علاقاتها مع جميع البلاد . ان الفقراء في تعاملهم المباشر مع جميع البلاد الصناعية ، دون أى تمييز وفي مواجهتهم لمشكلة التخلف ، قد أظهروا أنه من الأفضل الآن اجراء الاتصالات مع جميع البلاد الغنية دون الاهتمام بالفروق الأيدولوجية . ان البلاد الغنية عند ما وافقت على الحوار مع البلاد الفقيرة ، انما فعلت ذلك بوصفها أعضاء في نفس المجموعة ، كما

اعترفت أيضا بأن حل مشكلة التخلف يكمن في مجال التضامن الدولي ، ولا يرتبط بالمواجهة
الايدلوجية .

ان الروح التي سادت الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، انما تعتبر خطوة كبيرة
الى الأمام في خدمة قضيتا التعاون الدولي ، والسلام العالمي ، وهذا شيء مؤكد ، على أية حال ،
فاننا ما استمرت روح الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة في تحريك جميع الدول الأعضاء في
منظمتنا بالنسبة للعلاقات فيما بينها ، لأمكن التأكيد دون ما خطأ بأن الحرب الباردة قد ذهبت
بلا رجعة ، ليس فحسب بين الدول الكبرى ، وانما في جميع أنحاء العالم .

ذلك ، لأن الدول الكبرى لن تسعى بعد ذلك للبحث عن العملاء ، بل على العكس ، فسوف تعمل معا على مساعدة البلاد النامية ، وذلك ذى اطار المقترحات التي تم التوصل اليها ، بين الفقراء والأغنياء ، أثناء الدورة السابعة الخاصة .

ولقد تحدثت الآن أبعاد ومعالج التضامن الدولي ، ومع ذلك ، فيجب على الدول الفقيرة نفسها ، ان تبدأ ببذل جهود جادة لحل مشاكلها ، وعليها ، تحقيقا لذلك ، أن تحتفظ ، بشخصيتها ، لاستخلاص الارادة السياسية الضرورية ، للتنمية الوطنية ، على مستوى القارة ، وفيما بين القارات ، وذلك في ضوء مصالح شعوبها قبل كل شيء . وان الأصالة التي تميز بصفة دائمة ارادتنا السياسية ، سوف تجعلنا قادرين على فرض رقابة ايجابية على مواردنا الطبيعية ، كما أنها ستسمح لنا بالتصديق على التضامن بين البلاد النامية ، بما يدعم من علاقاتنا مع البلاد الصناعية ، سواء أكانت تنتهي الى اليسار أم الى اليمين .

ان العواقب الوخيمة الناجمة عن الأزمة العالمية ، والتي تعاني منها البلاد النامية ، بحدة لم يسبق لها مثيل ، يجب أن تكون بمثابة خبرة وحافز ، يشجع على تضامن أكثر فاعلية بين البلاد المسماة ببلاد العالم الثالث . أما عن زائير ، فهي تؤمن ايما ن كاملا بهذا التضامن ، الذي تود صادقة أن يتحقق على الصعيد القارى أولا ، ثم على مستوى ما بين القارات .

وحتى يمكن للتضامن أن يتحول الى حقيقة واقعة على القارة الأفريقية ، فان زائير قد قررت في مجال المبادلات التجارية مع البلاد الافريقية الأخرى ، أن تقبل الدفع بالعملة المحلية لتلك البلاد . وليس من شك ، أن هذا الاجراء ، سوف يعطي لشعبنا ، وللشعوب الأفريقية الأخرى ، ثقة جديدة في عملاتنا المحلية ، وبذلك نكشف عن التفكير في أن يكون نظامنا النقدي على أساس الدولار ، أو الفرنك الفرنسي ، أو الجنيه الاسترليني ، أو المارك الألماني وهكذا . ان تنمية المبادلات بين البلاد الافريقية على هذا النحو ، وتنمية النظم الاقتصادية الأفريقية المنبثقة عن ذلك ، سوف تؤدي دون شك الى امكانية تحويل العملات الافريقية .

والواقع أنه يجب ايجاد التضامن بين البلاد النامية في كافة المجالات ، ويجب ان يكون هذا التضامن ثمرة في جهود التنمية التي يبذلها بلدنا ، وذلك على الصعيدين الوطني والاقليمي . وتحقيقا لذلك ، علينا أن نعتمد ، قبل كل شيء ، على قوانا الذاتية لتسوية مشاكل التنمية التي

تعتزنا . ان الجوع الذى لايزال سائدا في العديد من بلادنا ، لن يختفي نهائيا ، الا اذا أصبحت بلادنا قادرة على انتاج السلع الغذائية التي تحتاج اليها . اننا لاننكر بالطبع فائدة المعونة الخارجية ، ولكن زائير تؤمن تماما بالجهود التي يجب على أى شعب أن يبذلها بنفسه لحل مشاكله . وهذه هي سياسة "مالونجو" ، التي تطبق في زائير ، بتعبئة الجماهير من أجل تحسين الانتاج ، سواء في المجال الزراعي أو الصناعي . ويفضل سياسة "مالونجو" فان الزراعة في زائير ، التي تشكل الأولوية الرئيسية سوف تنمو ، بحيث يمكن من هنا الى عام ١٩٨٠ ، ان تحقق بلادنا استقلالها في ميدان الغذاء .

ومن الواضح ، أن أية سياسة مستقلة للتنمية ، انما تتطلب بالضرورة بالنسبة لبلادنا ، ممارسة السيادة على كافة مواردنا الطبيعية ، والواقع ، فان ذلك يتمشى تماما وميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول .

وان تجربة زائير ، في هذا المجال ، قد أكدت لنا أن السيادة على الموارد الطبيعية ، انما توجد ظروفها أفضل للتعاون بين المستثمرين الأجانب وبيننا . وبالفعل ، فمند تأميم المؤسسات ، قد أصبح لدولة زائير ، ليس فحسب ، أن تقدم الشروط الحسنة للمستثمرين الأجانب ، من الغرب أو الشرق ، بل أيضا تعطي لهم الضمانات المعقولة . ان أهم ما في الأمر ، أنه منذ قيام التأميم ، فان أى أجنبي يستثمر أمواله في زائير في اطار قواعد استثمارنا ، انما يحصل بالمجان على الأرض التي يمكنه أن يقيم عليها المنشأة أو المؤسسة . وفي زائير ، حيث تمتلك الدولة الأرض ، فان أى شخص يمكنه أن يستثمرها ، تعطى له القطعة المناسبة من الأرض بالمجان ، لاقامة المنشأة التجارية أو الصناعية ، ولم يكن هذا موجودا قبل التأميم .

والآن ، وبعد أن أصبحت جميع الدول الأعضاء في منظمنا ، أى منظمة الأمم المتحدة ، قد حددت الاطار الحقيقي للتضامن الدولي ، فان زائير تشعر بالفبطة للحزم الذى يحرك الأغنياء والفقراء معا ، للحد من مدى الهوة القائمة بينهما . وان مؤتمر باريس ، بين المنتجين والمستهلكين للسلع الأولية ، الذى دعت لعقده الحكومة الفرنسية يوم ١٥ أكتوبر ، سوف يشكل ، دون شك ، التجسيد العملي للتضامن الدولي الذى أكدته الدورة السابعة الخاصة للأمم المتحدة .

ان زائير تؤكد بوضوح ، أنها تؤيد التشاور بين البلاد الصناعية ، وبين البلاد النامية ، ولذلك ، فان زائير تجد نفسها ضد المجابهة .

في يوم الرابع من أكتوبر ١٩٧٣ ، ومن فوق هذه المنصة نفسها ، فان السيد الرئيس — مؤسس حركة الثورة الشعبية ، رئيس جمهورية زائير موبوتو سيسي سيكو ، كان قد أعلن ، فيما يتعلق بالبلاد المستعمرة في أفريقيا مايلي :

” اليوم ، وقد حصلنا على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، الا أنه لا يمكننا أن نشعر بالسعادة في دارنا ، طالما أن أشقائنا في أنجولا ، وموزامبيق ، وزمبابوي ، وجنوب أفريقيا ، وناميبيا ، مازالوا يعانون من نير الاستعمار البرتغالي ، ومن الاستعمارين البريطانيين في روديسيا ، والاستعماريين في جنوب أفريقيا . وبالتالي ، فانه لواجب سياسي هام ، بالنسبة لزائير ، أن تساهم بتقديم المعونة المادية والعسكرية لجيرانها من البلاد التي لا تزال خاضعة للاستعماريين ” (الجلسة ٢١٣٠ ، ص ٥٨ — ٦٠) واليوم ، بعد أن حصلت بعض هذه البلاد على استقلالها ، وأصبحت عضوا في منظماتنا ، فان زائير لتشعر بالارتياح تماما ، اذا ما تفضل الاشقاء والشقيقات ، أعضاء وفود موزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، بقبول تهنئتنا الصادقة على الانتصار الذي أحرزته شعوبهم على الاستعمارين والعنصريين . انني أضم صوتي اذن للمتحدثين الذين سبقوني ، لأرحب بهم بيننا . كما أننا نحبي أيضا العودة المشروعة فيما بيننا ، لممثلي حكومة كمبوديا الملكية ، الذي قام شعبها البطل للحصول على استقلاله الوطني .

ان منظماتنا التي بلغت من العمر ثلاثين عاما ، انما تمر بموقف تاريخي جديد ، يسمح — دون شك — بالتفكير في إعادة البناء ، ومن الصعب ، ألا يتم هذا التغيير داخل الأمم المتحدة ، بينما هذه المنظمة نفسها ، كانت قد أكدت أثناء الدورة السابعة الخاصة للجمعية العامة ، على ضرورة ايجاد نظام اقتصادي دولي جديد ، كأسلوب وحيد لتكثيف عالمنا مع متطلبات هذا العصر . ان غالبية أعضاء منظمة الأمم المتحدة ، يعترفون بأن الوضع العالمي أصبح مختلفا عن الوضع الذي كان قائما عندما أسست منظمة الامم المتحدة في سان فرانسيسكو . وان سكرتير عام منظمة الامم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، في أحد تقاريره ، قد أعرب بوضوح عن هذا الرأي العام ، عندما ذكر :

” أن تطور العالم بعد الحرب ، — وبصفة خاصة ، بعد ظهور الأسلحة النووية ، وابرام المعاهدات العسكرية الإقليمية ، والاسراع في عملية تصفية الاستعمار ، والتقدم

الهائل في العلوم المطبقة ، والتقنيات ، والتزايد الهائل في عدد السكان ، وحصـول عدد كبير من البلاد النامية على الاستقلال — قد أوجد خلال الثلاثين عاما الماضية، نظاما جغرافيا سياسيا جديدا . وبالتالي ، فان أسس القوة السياسية والاقتصادية في العالم بأسره ، قد تطورت وتغيرت جذريا ، وذلك بطريقة كان من المستحيل على واضعـي ميثاق سان فرانسيسكو التنبؤ بها . ”

هل يتعين علينا أن نذكر هنا وأن نركز على انه في عام ١٩٤٥ لم يكن هناك الا خمسين عضوا مؤسسا لمنظمة الأمم المتحدة ، الذين شعروا بالجرح العميق للهلاك العالمي الذي انتهى بهزيمة النازية ، وقا حولوا بحق منظماتنا الى نوع من التحالف المقدس ، مثل الذي عرفته اوروسا بعد الهلاك الذي كان له طبيعة مشابهة تقريبا لما نلقاه اليوم ؟ . واليوم وبعد أن تكونت الأمم المتحدة من أكثر من ١٤٠ دولة عضو ، أليس من الواضح ومن العادل أن نجعل من منظماتنا اطارا حقيقيا للتضامن الدولي حيث لا دول كبيرة أو صغيرة ، بل دول فقط .

اننا نعترف بأماجاد منظماتنا في خدمة قضية السلام ، وان زائير مؤهلة تماما لهذا القول . ان بلادى لن تنسى أبدا الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لاعادة السلام لزائير عندما كانت " الكونغو " في ذلك الوقت حيث كانت تعاني من اضطرابات داخلية خطيرة . اننا مازلنا نشعر بالا متان للأمم المتحدة من اجل هذا .

ومع ذلك فاننا نعتقد ان الأوضاع التاريخية الجديدة ، تتطلب ضرورة تكيف منظماتنا مع هذا التطور ، ولهذا فاننا في هذا الشأن ، نكرر التأكيد على الموقف الذي سبق أن عبّر عنه رئيسنا في نفس هذه القاعة ، ان زائير تقترح مراجعة لميثاق الأمم المتحدة حتي يتكيف مع الأوضاع الجديدة في العالم ، وان نأخذ في اعتبارنا بصفة خاصة تمثيل القارة الافريقية ، وان نأخذ في اعتبارنا ايضا ان المهزومين بالأمس قد اصبحوا الآن قوى كبرى ، وان قرارات منظمة الأمم المتحدة يجب ان تطبق من قبل جميع الأعضاء دون تمييز ، وألا تظل حبرا على ورق .

اذا كنا نؤكد على ضرورة تكيف منظماتنا مع الاوضاع الحالية السائدة في العالم ، فذلك لأن الثقة التي لا زلنا نضعها في هذه المنظمة تدفعنا الى محاولة جعل هذه المنظمة اكثر فاعلية واكثر تأثيرا في قيامها بمهامها التي تتعلق بحفظ السلام العالمي ، وفي جعل التضامن الدولي وفقا للتعريف الذي تم في الدورة السادسة الاستثنائية ، وبصفة خاصة في الدورة السابعة الاستثنائية للجمعية العامة .

ان الأحداث التي طرأت في فيتنام وفي كمبوديا وكذلك الأحداث في الشرق الأوسط انما تؤكد لنا بدرجة كافية ، عجز الأمم المتحدة عن القيام بدور فعال وايجابي من اجل اعادة السلام الى هذه المناطق .

ففي فيتنام كما هي الحال في كمبوديا ، فان اصرار شعوبها كان ضروريا ، وكذلك التأييد من قبل جميع الشعوب المحبة للسلام حتى تستعيد هذه الدول استقلالها الوطني .

ان زائير لتنتهز هذه الفرصة لتحيا انتصار الشعب الفيتنامي والكمبودى على الامبريالية ، وبالنسبة لشعب زائير ، فان هذا الانتصار انما هو انتصار للاتصال ايضا . ان الفيتناميين والكمبوديين قد تمسكوا بأن يظلوا كما هم باصالتهم ، وقد اثبتوا " ان كل شعب في امكانه ان يعيش وان يحكم نفسه ، وان ينمي نفسه وان يزدهر وفقا لعاداته وتقاليدته أى وفقا لصالته الشخصية . "

اذا كان السلم والاستقلال القومي قد عادا الى فيتنام وكمبوديا ، فالأمر غير ذلك في فلسطين وزمبابوى وافريقيا الجنوبية وناميبيا . ففي هذه البلاد لا يزال العنصريون والصهاينة يرفضون الاعتراف لهذه الشعوب بحقوقها في تقرير مصيرها وحصولها على وطن قومي .

ان زائير تدين بدون أى تحفظ ، السياسة التي تمتنها اسرائيل ضد شعب فلسطين ، ان شعب فلسطين - الذى تمثله منظمة التحرير الفلسطينية - والذى تقيم معه زائير علاقات طيبة ، يمكن ان يعتمد دائما على تأييدنا .

ان السياسة العنصرية للمستعمرين البيض في زمبابوى ، والتمييز العنصرى الذى تمارسه الاقلية البيضاء في افريقيا الجنوبية ، وفي ناميبيا ، نحاربها صراحة ، ونؤيد تماما الشعوب الشقيقة التي تكافح من اجل حريتها واستقلالها القومي .

انه من الضرورى ان تستمر منظمتنا في القيام بضغوط على نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا ، لكي تجبره على الاعتراف لناميبيا بحقوقها في الاستقلال القومي وسلامة اراضيها .

ان زائير تنتهز هذه الفرصة لكي تشكر فرنسا ورئيسها السيد فاليرى جيسكار ديسستان الذى في زيارته الاخيرة لزائير عبر عن قرار حكومته بحظر بيع الأسلحة لافريقيا الجنوبية ، واننا نأمل ان تحذو القوى الكبرى حذو فرنسا في ادانتها لسياسة التمييز العنصرى ، لأن هذا سيدفع بريتوريا الى احترام قرارات الامم المتحدة .

ان ادانتنا - دون أى تحفظ - للسياسة العنصرية التي يمتنها ايان سميث في زمبابوى ، والتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، لا تعني اطلاقا ان زائير تؤيد اللقاء بالأقلية البيضاء في البحر ، ولكن كل ماتطلبه زائير من العنصريين البيض في زمبابوى وجنوب افريقيا ، هو أن تحترم رأى الأغلبية ، وأن تأخذ في الاعتبار مصالح كافة السكان البيض والسود في هذه المنطقة .

وبالنسبة للوضع في الشرق الاوسط ، فان موقف زائير قد حددناه صراحة من فوق هــ هذه المنصة يوم ٤ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٣ عن طريق الرئيس مؤسس الحركة الشعبية الثورية ، رئيس الجمهورية المواطن مويوتو سيس سكو . وهذا الموقف لم يتغير ، ودعوني اذكركم بما أعلنه رئيسي في ذلك الوقت لقد صرح : " ان زائير التي تواجه لحظة اختيار ، يجب ان تزيل الالتباس ، وذلك بسبب موقفها الافريقي ، وعليه فان زائير عليها ان تختار بين بلد صديق هي اسرائيل وبين بلد شقيق هي مصر ، وان الاختيار واضح بين الصديق والشقيق ، وقد اتخذنا قراراتنا بكل حرية وبعبدا عن كل ضغط ، ولذلك وبناء على المادة ٢٤ من دستور جمهورية زائير ، فاني اعلن امام العالم قطع العلاقات السياسية مع اسرائيل وذلك حتى تسترد مصر وغيرها من البلاد العربية المعنية كل اراضيها المحتلة حاليا " . (A/PV.2140 PP 62-63) .

وحيث ان اجزاء من ارض مصر وغيرها من البلاد العربية لا زالت محتلة من قبل اسرائيل ، فان موقف زائير بالنسبة لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل باق على حاله دون أى تغيير . ان الوضع الحالي السائد في انجولا يطلق افريقيا ويطلق زائير بصفة خاصة . لاسيما وأن لدينا حدودا مشتركة مع هذا البلد تبلغ ٢٦٠٠ كيلومتر . ان زائير التي تؤيد شعب انجولا في كفاحه من اجل الاستقلال ، مستمرة في هذا التأييد ، منذ ابرام اتفاقية كينشاسا في أول حزيران / يونيه ١٩٧٥ مع الحكومة البرتغالية ، وستظل على سياسة الحياد مع حركات التحرير الثلاثة . اننا متأكدون ان استقرار الأوضاع السياسية في البرتغال ، سيسمح لهذا البلد الذي سيظل حتى ١١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ مسؤولا عن ادارة وأمن انجولا ، أن يخطو الخطوات الضرورية من اجل ارساء السلم في هذه المنطقة ، وان حركات التحرير الثلاثة ستستطيع أن تجد مجالا سياسيا يسمح لها بالوصول الى السلم والى الاستقلال القومي . ان زائير تحترم مبادئ القانون الدولي والعدالة التي ارتضيها جميعا والتي وردت في ميثاق الامم المتحدة ، ولذلك فان حق تقرير المصير لكافة الشعوب الذي تحافظ عليه كل الدول الاعضاء يجب الا يتم بطريقة تمييزية حسب المصالح الصريحة او المقنعة لبعض الأوساط الدولية ، حتى اذا كانت هذه تختفي وراء مظاهر تقدمية .

وبالنسبة لكابيندا التي تدير شؤونها البرتغال والتي تفصلها زائير عن انجولا - فان بلادى
توجه نداءً لحكومة البرتغال لكي تعترف بحق تقرير المصير لشعب كابيندا . ان موقفا ايجابيا
من قبل البرتغال في هذا الصدد ، يحافظ على السلم في هذه المنطقة التي تسود فيها القلاقل ،
والتي لا يمكن ان نتنبأ بنتائجها .

ولذلك فاننا نناشد البرتغال أن تعترف لكابندا بحق تقرير المصير لكي تسمح لشعبها بأن يقرر مصيره في حرية . وان زائير تنادى باجراء استفتاء في كابندا تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة ، أو منظمة الوحدة الأفريقية .

اننا في علاقاتنا مع البلاد الأخرى ، نقيم علاقات دبلوماسية مع كافة بلاد العالم التي تحترم أصالتنا وتحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وخلال حرب فيتنام ، فان زائير كانت تقيم علاقات دبلوماسية مع الفئات الأربع الموقعة على اتفاق باريس ، الولايات المتحدة ، وفيتنام الشمالية ، وفيتنام الجنوبية ، وحكومة الجبهة القومية لتحرير فيتنام الجنوبية . واننا لا زلنا نقيم علاقات دبلوماسية طيبة مع كافة هذه الأطراف الأربع ، واننا نؤيد قبول فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية في عضوية الجمعية العامة .

وبالنسبة لمشكلة كوريا ، فاننا نحرص على حيادنا قبل كوريا الشمالية ، وكوريا الجنوبية ، ونرى أن على منظمنا أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بالتقريب بين وجهتي نظر الطرفين ، وان زائير التي تربطها علاقات دبلوماسية طيبة مع كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، تأمل أن يعمل الطرفان في ظروف هادئة على ايجاد الوحدة بينهما اذا كانت هذه هي رغبة سكانهما ، أما اذا كان السكان يودون عكس ذلك فعلى منظمنا أن تقبل هاتين الدولتين في عضويتها ، كما حدث بالنسبة لكل من ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية وكما سيحدث قريباً بالنسبة لفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية .

وبالنسبة للوضع في جزيرة قبرص ، حيث تقوم منظمنا بجهود صعبة للمحافظة على السلم فيها فان زائير تؤيد محاولة التوفيق القومي بين الطرفين ، وتناشد الطائفتين القبرصيتين السعي عن طريق المفاوضات من أجل ترتيبات سلمية تحقق المصالح الخاصة لكل من الطائفتين .

ان التشاور بين الدول أصبح مبدأ يقبله الجميع للوصول الى حلول للنزاع فيما بينهم ، ولذلك فان زائير تأمل بحرارة أن يستمر هذا المبدأ في الهيمنة على المشاورات التي تدور حالياً بشأن قانون البحار .

وبعد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، فانه من الطبيعي أن تقوم منظمنا بتشجيع اعادة تنظيم قانون البحار داخل نطاق حلول تسمح باقامة التوازن بين البلاد الصناعية والبلاد النامية .

اننا نأمل ألا تستفيد الدول العظمى من تفوقها التكنيكي ومن تمتعها المطلق بالوسائل المالية حتى تستغل وحدها المعادن الخام في قاع البحار . كما نناشد هذه الدول أن تحترم روح الدورة الاستثنائية السابعة وان تظهر في المفاوضات القادمة بشأن قانون البحار نفس الروح الطيبة الكريمة التي سادت هذه الدورة الاستثنائية .

اننا عندما نراجع مانحن فيه من فقر نلاحظ بمرارة ، انه الى جانب الاستغلال الاقتصادي الذي وقع علينا ، هناك نهب بربري منظم لأعمالنا الفنية من قبل القوى المستعمرة . ان أعمالنا الفنية ذات القيمة الكبرى قد نهبت ببساطة ، وهي حاليا موجودة في كل المدن الكبرى للبلاد الصناعية ، فلا يوجد متحف له سمعة دولية في دولة صناعية ، في الشرق أو الغرب ليس فيه أعمال فنية افريقية .

هل لي أن أجدب انتباه هذا الجمع الموقر الى أن هذه الأعمال الفنية الافريقية التي تفخر بها المتاحف الاثنوغرافية والاثرية للبلاد الصناعية الشرقية والغربية قد حصلوا عليها تقريبا بالمجان ؟ وكما قال الرئيس موبوتو سيسكو في حديثه يوم ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ أمام الأمم المتحدة :

” ان هذه الأعمال التي حصل عليها بالمجان قد ارتفعت ثمنها بشكل جعل من

المستحيل على بلادنا أن تستردها ” (الجلسة ٢١٤ ، الصفحة ٧٤-٧٥) .

لذلك فان وفد زائير يكرر ندائه للبلاد الصناعية كلها ، سواء كانت في الشرق أو في الغرب ، لكي تعي ضرورة اعادة الأعمال الفنية التي تمتلكها الآن الى البلاد المتخلفة . وانا كانت هذه البلاد الصناعية قد وجدت من حقها أن تسترد بعد الحرب العالمية الثانية ، الأعمال الفنية التي سبق أن نهبها النازيون ، فان العقل والحق والانصاف يدعونها الى أن تعيد الى الدول النامية أعمالها الفنية ، وهكذا تساهم هذه البلاد الصناعية في تعزيز الثروات الثقافية للبلاد النامية .

ان زائير تنتهز هذه الفرصة ، لكي تهنيء حكومة بلجيكا على قبولها مبدأ اعادة أعمالنا الفنية الموجودة في المتاحف البلجيكية ، فهناك مشاورات مشجعة تدور حاليا بين بلجيكا وزائير لاعادة أعمالنا الفنية اليها ، سوف تنتهي بلا شك الى نتائج ايجابية . ونأمل أن تحذو البلاد الصناعية الأخرى حذو بلجيكا ، وأنه خلال الدورة الثلاثين للجمعية العامة ، تستطيع منظمتنا وضع مشروع قرار

يعزز أساليب استرداد البلاد النامية لأعمالها الفنية الموجودة حاليا في البلاد الصناعية في الشرق والغرب .

انه بفضل الحمل الديناميكي للجنرال موبوتو سيسيكو ، فان زائير قد حصلت على سلامة أراضيها واستقلالها ، وان شعبنا قد وحد صفوفه داخل الحركة الشعبية الثورية وأصبح مسؤولا عن مصيره . ان جمهورية زائير تتحكم فيها الخطأ الفلسفية التي نسميها " بالأصالة " والتي حددتها المواطن الرئيس موبوتو في أنها :

" تعتبر ادراكا لشعب زائير بالعودة الى منابعه الحقبة والبحث عن قيم أجوداد وأسلافه ليعرف ماهي القيم القادرة على تعزيز تنميته المتناسقة الطبيعية " .

" انه رفض لكل الايديولوجيات المستوردة وتأكيد للشخص الزائيري بما لديم من قيم ونظم عقلية واجتماعية حقه " .

ان شعب زائير يعتبر أن الأصالة التي تعتبر الموبوتية التعبير الزائيري الوحيد عنها (هي السلاح الوحيد ضد الامبريالية والظلم) ولا يود اطلاقا أن يعتنق أفكار اليمين أو الشمال ذلك أننا نود أن نحرص على أصالتنا ، ايماننا بأن المشكلة الزائيرية لا تستطيع أن تجد حلا خارج نطاق مواطني زائير أنفسهم . غير أن شعب زائير يعترف :

" أن العودة الى الأصالة لا تعتبر عملا من أعمال القومية الضيقة أو العودة العشوائية الى الماضي ، بل هي وسيلة للسلم والتعايش بين الشعوب والتعاون بين الدول " .

" لأن الأصالة ليست فقط معرفة عميقة للثقافة القومية ، بل هي احترام أيضا للتراث الثقافي للغير " .

اننا نؤمن تماما بان احترام الأصالة لكل شعب يسمح بايجاد علاقات متناسقة بين الدول ، ويعزز الطابع العالمي لمنظمتنا التي تستطيع داخلها ، كافة البلاد ، ذات النظم الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية المختلفة ، ان تقوم بالتعاون بايجاد التناسق بين البلاد الصناعية وبين البلاد النامية ، وخدمة السلم العالمي .

ولذلك فان زائير ، التي تحترم عالمية الامم المتحدة ، تود الحرص عليها ، حتى اذا كانت هناك بلاد اعضاء - لاسباب لا نوافق عليها جميعا - تفسر بطريقة ملتبسة قرارات منظمتنا ؛ فان من واجبنا ان نقوم بضغط عليها هي والقوى التي تؤيدها لكي نرغمها على احترام توصيات الامم المتحدة . ان هذه الضغوط يجب ان نمارسها داخل الامم المتحدة ؛ وليس خارجها . ولا بد من ان نقوى منظمتنا لا ان نضعفها .

ولذلك ، فان جمهورية زائير قد قررت - من حيث المبدأ - ان ترفض تماما فكرة الطرد ، او عزل ، او ايقاف عضوية اية دولة ، في اية منظمة دولية كانت . ان موقف زائير يعني الدول ، ولا يمس تمثيل الدول .

اننا ان كنا نكافح من اجل تقوية الامم المتحدة ؛ فان زائير ترى انه داخل اطار روح من التفاهم والتعاون الذي يسود منظمتنا ، يمكننا ان نحل مشكلة نزع السلاح الشامل عن طريق كافة الدول الاعضاء .

ان زائير التي تؤيد كل المبادرات المؤدية الى نزع السلاح الشامل ، وحظر الاسلحة النووية ، تؤيد السياسة السليمة لا الديماجوجية . لا يمكننا ان نفهم موقف هؤلاء الذين ينادون بنزع السلاح ، وحظر الاسلحة النووية ، والبكتريولوجية ، في نفس الوقت الذي يستمرون فيه في انتاج وتطوير هذه الاسلحة والتجارب الخاصة بها .

يجب على كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تهتم بمشكلة نزع السلاح ، ومنع انتاج الاسلحة النووية والبكتريولوجية ، وان نقوم بضغط على الدول الكبرى لكي تقبل تدوير الاسلحة التي تعرض الانسانية للخطر .

ان منظمتنا عليها ايضا ان تسعى ، وان تعمل على حماية الطبيعة . ان زائير تقدر تماما الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في هذا المجال . ان حكومتي - بناء على مبادرة من الرئيس

المواطن موبوتو سيسسي سيكو - قامت بوضع برنامج متشعب طويل المدى للمحافظة على الطبيعة في بلدنا التي تشكل بالنسبة لشعبنا ثروة لا تقدر .

ان هذا العام الذي خصص للمرأة قد شهد بلدنا يسعى لتنفيذ البرامج التي حددتها الامم المتحدة . واذا كنا في زائير نرى ان المرأة تتمتع بنفس الحقوق والفرص المتاحة للرجل ، فان رئيسنا قد حرص على تنظيم ندوة للمرأة في كينشاسا - في مايو الماضي - وقد حضرت هذه الندوة وفود نسائية من مختلف البلاد الافريقية وغيرها ، لكي تطلع على تجارب وخبرات المرأة الزائيرية . كما ان النساء في زائير قد استفدن من هذه الفرصة للتعرف على ما تقوم به المرأة في الخارج .

ان المؤتمر الدولي للمرأة الذي عقدته الامم المتحدة في المكسيك ، قد سمح للمرأة بأن تعرض خبراتها المتبادلة ، وهذا المؤتمر قد ساهم في تعزيز التفاهم بين الشعوب ، وتعزيز التعاون الدولي .

ان زائير ممثلة ، لانه خلال أعمال الدورة الخاصة السابعة للامم المتحدة ، فان البلاد الصناعية قد عبرت عن كرم حيال البلاد النامية . واننا نأمل ان يستمر هذا الشعور بين الدول .

فبالنسبة للبرتغال ، التي تجتاز الآن وضعاً معقداً في أنغولا ، فاننا قد قبلنا - التي جانب مليون من اللاجئين لدينا - اربعمئة الف لاجئ برتغالي ايضاً ، وان نسمح لهم بالعمل والعيش في أمن حتى يحظى الوضع بالاستقرار في انغولا .

ختاماً ، أود أن أعبر للرئيس ، باسم وفد زائير ، عن أملنا في ان نرى أعمال هذه الدورة التي ترأسونها ؛ بفاعلية وتبصر ، تؤيد روح التفاهم بين البلاد الصناعية وبين البلاد النامية ، وهي الروح التي سادت الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة ، وان نجعل من منظمتنا اداة فعالة في تأييد النمو وتعزيز التعاون الدولي ، وتحقيق السلام الفعلي .

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠